

نمت بنسبة 9.5% في العام الماضي 2025 601.517 مليون دينار مصروفات عمومية وإدارية في قطاع البنوك

0.617%، بزيادة 10.252 ملايين دينار فقط عن 2024، إذ بلغ صافي الربح لعام 2025 نحو 1.67 مليار مقارنة مع 1.66 مليار لعام 2024. فيما بلغت قيمة الزيادة في المصروفات العمومية والإدارية نحو 52.369 مليون دينار كويتي. كما نمت الإيرادات التشغيلية 7.3% فقط، بقيمة 305 مليون دينار كويتي لعام 2025، لتصل إلى 4.47 مليار، مقارنة مع 4.16 مليار لعام 2024.

المصروفات العمومية والإدارية للمصارف 2025				
التغيير%	2024	2025	البنك	مسلسل
7.4%	166.834	179.254	الوطني	1
3.2%	28.202	29.113	الخليج	2
3.1%	25.648	26.445	التجاري	3
(2.7)	37.035	36.029	الأهلي	4
18.3%	18.573	21.975	الدولي	5
18.4%	57.035	67.578	برقان	6
10.6%	168.490	186.497	بيتك	7
16.8%	37.624	43.976	بوبيان	8
9.6%	9.707	10.648	وربة	9
9.5%	549.148	601.517	-	الإجمالي

فيما حقق البنك الأهلي الكويتي وحيداً نسبة تراجع في المصروفات العمومية والإدارية بواقع 2.7% تقريباً. تجدر الإشارة إلى أن نمو أرباح القطاع عن العام الماضي بلغت

بلغت إجمالي المصروفات العمومية والإدارية فقط في القطاع المصرفي عن العام الماضي، وهي جزء من «المصروفات التشغيلية»، ما قيمته 601.517 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 549.148 مليون لعام 2024 بنسبة نمو بلغت 9.5% تقريباً. جاء كل من بنك برقان والبنك الدولي وبنك بوبيان في صدارة القطاع بأعلى نسب نمو بواقع 18.4% و 18.3% و 16.8% على التوالي.

سعر ترولي في الاكتتاب 618 فلساً للسهم والحد الأدنى 10 آلاف دينار الاستثمارات: باب إبداء الرغبة متاح حتى 12 فبراير

عمل الشركة على تجارة السلع الاستهلاكية سريعة الدوران بمساحات صغيرة، وتقوم على هيكل تشغيلي خفيف الأصول قائم على البيع بالعمولة. الشركة حصلت على موافقة رسمية للإدراج في السوق الأول، واستكمال عملية توسعة قاعدة المساهمين ستكون آخر المتطلبات. جدير ذكره أن كل 10 آلاف دينار تضمن للمستثمر 16.181 ألف سهم تقريباً. عن السعر قالت مصادر أن قاعدة عملاء الاستثمارات الوطنية قادرة على تغطية الاكتتاب، لكن يبقى التساؤل، هل يناسب الشريحة الأعم من صغار المستثمرين أم مستثمري النخبة وأصحاب الملاحة العالية؟

باب استقبال الطلبات اعتباراً من أمس حتى 12 فبراير الحالي كموعِد أخير لاستقبال الطلبات. وستكون آلية التقديم المعتمدة عبر تقديم نموذج إبداء الطلب عبر بوابة الاكتتاب الخاصة بشركة الاستثمارات الوطنية (NIC IPO Portal)، حيث يمنح التقديم خلال هذه المرحلة أولوية في التخصيص النهائي. علماً أن هذه المرحلة مخصصة لاكتشاف السعر ولا تُعد التزاماً نهائياً ملزماً. تُعد Trolley المنصة الرائدة في قطاع متاجر التجزئة السريعة (Convenience Re-tail) في دولة الكويت، مع توسع متسارع في السوق السعودي، حيث يعتمد نموذج

دعت شركة الاستثمارات الوطنية (NIC)، بصفتها وكيل الاكتتاب ومستشار الإدراج، المستثمرين المهتمين للمشاركة في مرحلة بناء سجل الأوامر الخاصة بالاكتتاب الخاص لشركة ترولي للتجارة العامة، وذلك في نسبة 30% من رأسمال الشركة تلبية لمتطلبات الإدراج.

تفاصيل الطرح

وفقاً للتقييم المالي الأولي فإن نطاق التقييم يتراوح من 165 مليون دينار كويتي إلى 170 مليون دينار، وبذلك يكون سعر السهم بين 600 فلس إلى 618 فلس، ووفقاً لتقديرات يرجح أن يكون السعر النهائي تقريباً 618 فلساً. رسمياً فتحت «الاستثمارات الوطنية»

كلمة

بعض الشركات لا تتعلم من أخطائها حتى وإن كانت الأخطاء قريبة جداً، مع أن القاعدة تقول كل طراق بتعلومة، لكن بعضهم يحتاج طرايين تقريباً!!

الشراء المؤسسي الأجنبي مستثمر

تواصلت عمليات التوظيف المتوازن للسيولة الأجنبية في عدد من الأسهم التشغيلية في السوق الأول، حيث ترتفع وتيرة الشراء تدريجياً مع كل هدوء وتراجع، وغلبت عمليات الشراء بنحو 23 عملية قرارات البيع التي اقتصرت على 6 عمليات وفق آخر تسوية في 8 الحالي، وأغلقت القيمة السوقية للاستثمار الأجنبي عند 6.906 مليار دينار.

البورصة... يوم أخضر ويوم أحمر

123.9 مليون خسارة نتيجة عمليات جني أرباح أول بأول

القيمة السوقية عند 52.56
مليار دينار بخسارة 1.82%
من بداية العام

السيولة حاضرة بنمو
نسبته 3.2% بواقع
67.65 مليون دينار



كتب محمود محمد:

خسرت بورصة الكويت أمس 123.9 مليون دينار كويتي تحت وطأة عمليات جني الأرباح التي ينتهجها المستثمرون وفق قاعدة أول بأول، خصوصاً وأنه بالرغم من هدوء الأوضاع واستقرارها، إلا أن هناك تباين في وجهات النظر بين فريق مطمئن ومتفائل ونظريته إيجابية بعيدة الأمد، وفريق حذر يفضل التريث والدخول والخروج السريع.

بين الفريقين والنظريتين فرص عديدة تحتاج تقييم وقراءة وانتقاء، وعدم الاعتماد على أصحاب التوجهات المضاربية الذين لا ميثاق لهم ولا عهد ولا خير يرتجى منهم وفق تجارب مريرة وأليمة تشهد عليها جنبات السوق، حيث في كل ركن ضحية لهم.

البيانات المالية خير صورة وخير معبر، والعوائد واضحة، وكبار الملاك ورعاة السهم واضحين.

عوائد السوق رغم كل المتغيرات تبقى الأعلى والأفضل مقارنة مع عوائد الفائدة السنوية التي ستتخذ منحى نزولي أكثر خلال العام الحالي.

الأركان الأساسية في السوق متينة، ونمو السيولة وقت

التراجعات مؤشر صحي، حيث ارتفعت بنسبة 3.2% والصفقات زادت 13.3% والكمية المتداولة للأسهم بنسبة 14.7%.

حافظت القيمة السوقية للبورصة على مستوى 52.560 مليار دينار، حيث لا تزال متراجعة من بداية العام بنسبة 1.82%. مؤشر الرئيسي 50 هو الوحيد الذي حقق مكاسب بين مؤشرات السوق بنسبة 1.01%، فيما باقى المؤشرات خاسرة من بداية العام بنسبة 1.97% للسوق الأول و1.93% للمؤشر العام و1.76% للرئيسي.

مصادر استثمارية أكدت أن سيولة التوزيعات خلال المرحلة المقبلة سيكون مسارها الأساسي نحو الفرص في السوق، خصوصاً وأن الودائع ليست في مرتبة تنافسية حالياً، مؤكدة بأنه حتى فرص الاكتتاب الجديدة أسعارها مرتفعة بالنسبة لشريحة صغار المستثمرين الذي يفضلون أسعار في مدار 200 إلى 300 فلساً.

فلسفة التراجعات وهوامش النزول تختلف من مستثمر إلى آخر بالنسبة لدرجة التحمل، لذلك هناك ميل نحو الأسهم الصغيرة التي يضمن لها سعرها المنخفض معدل دوران مرتفع يحمل هامش ربح جيد وكذلك سائلية عالية تمكن المستثمرين من التخارج في كل الأوقات.

وأغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات أمس على تراجع جماعي، وسط انخفاض لـ7 قطاعات. انخفض مؤشرا السوق الأول والعام بـ0.20% و0.23% على التوالي، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي 0.41%، ونزل «الرئيسي 50» بـ0.55% عن مستوى الأحد الماضي. وسجلت البورصة تداولات بقيمة 67.65 مليون دينار، وزعت على 232.77 مليون سهم، بتنفيذ 16.75 ألف صفقة.

وأثر على الجلسة تراجع 7 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بواقع 2.41%، بينما ارتفع 5 قطاعات في مقدمتها قطاع الطاقة بـ1.03%، واستقر قطاع منافع. شهدت التعاملات تراجع سعر 60 سهماً في مقدمتها «يوباك» بـ10.61%، وذلك عقب إعلانها إقامة دعوى قضائية ضد رئيس الطيران المدني، وارتفع سعر 49 سهماً في صادراتها «الصفاء» بواقع 6.37%، واستقر سعر 20 سهماً.

وتقدم سهم «الأولى» المرتفع 1.56% نشاط الكميات بحجم بلغ 22.73 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «وطني» بقيمة 7.25 مليون دينار، عقب تنفيذ 6 صفقات متفق عليها بـ15.95 مليون دينار.

«بيوت» عقد بقيمة 3.663 مليون دولار وهامش الربح بين 12% و15% سهم الشركة ارتفع أمس 11 فلساً بنسبة 2.94%



الشركة مع المساهمين وأصحاب المصلحة بشكل عملي في ممارسة استثنائية جديرة بالتقدير. وشهد سهم «بيوت» أمس نشاطاً إيجابياً حيث حلت الشركة في صدارة قائمة الشركات الأكثر ارتفاعاً على مستوى البورصة بواقع 11 فلساً بما نسبته 2.94%.

أعلنت شركة «بيوت القابضة» أن شركتها التابعة، بيت الموارد الكويتي لخدمات وإدارة الموارد البشرية، قامت بتوقيع عقد لتقديم خدمات التشغيل والصيانة والإصلاح وإدارة المرافق إضافة إلى خدمات الموارد البشرية مع «شركة ريديسس مانجمنت» بقيمة 3.663 مليون دولار أمريكي بما يعادل 1.125 مليون دينار كويتي تقريباً. وكشفت الشركة أنه من المتوقع أن تحقق هامش ربح بين 12% إلى 15% من إجمالي قيمة العقد خلال فترة التنفيذ التي تبدأ في 19 مارس المقبل وتنتهي في 18 مارس 2027. وجدير ذكره أن عملية إعلان هامش الربح تأتي ضمن سياسة الشفافية التي تنتهجها

الرمز	آخر تنفيذ	تغير	التغير%	حجم التداول	الأكثر ارتفاعاً
الجزيرة	1,666	56	3.48	527,984	
بيوت	385	11	2.94	1,674,447	
مخازن	144	4	2.86	8,288,501	
مشاريع	82.6	1.2	1.47	10,538,823	
أعيان	238	3	1.28	6,703,617	

* متأخرة 15 دقائق

إفصاحات البورصة



صفقات خاصة على «الوطني» بقيمة 15.95 مليون دينار

أعلنت بورصة الكويت، أمس إتمام تنفيذ 6 صفقات متفق عليها على أسهم بنك الكويت الوطني. واستناداً إلى بيانات البورصة، فقد بلغت القيمة الإجمالية للصفقات 15.95 مليون دينار، موزعة على 19.94 مليون سهم، إذ بلغ متوسط سعر السهم في الصفقات الست 0.800 دينار. مصادر متابعه قالت أن الصفقات تخص ملاك رئيسيين في البنك ضمن عمليات ترتيب أوضاع. يُذكر أن رأس مال «الوطني» المصدر والمدفوع يبلغ 874.28 مليون دينار، موزعاً على 8.74 مليار سهم، وتمتلك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 6.10% بصورة غير مباشرة في «الوطني».

«الأنظمة» تتسلم خطاب تسوية نهائية لكافة التزامات ومتطلبات اتفاقية أجنبية

السابقة أو المستقبلية محل النزاع المذكور، كمان أن الخطاب قد يترتب عليه إزالة الإيضاح من البيانات المالية رقم 16 من قبل مراقب الحسابات.

باتفاقية سابقة. وأكدت عدم وجود أي فواتير مستقبلية مرتبطة بها». وأشارت الشركة إلى أنه لم تقم بسداد أي من الفواتير

تسلمت شركة الأنظمة الآلية خطاباً رسمياً من إحدى الشركات الأجنبية (مزود خدمة سحابية)، تؤكد به التسوية النهائية لكافة الالتزامات والمتطلبات المتعلقة

إفصاحات البورصة

«التقدم» توقع عقد تسهيلات بقيمة 46.8 مليون دينار

وقعت شركة التقدم التكنولوجي عقد تجديد وزيادة تسهيلات مصرفية مع أحد البنوك المحلية لتصبح بـ 46.81 مليون دينار.

وذكرت «التقدم» أن الغرض من ذلك الإجراء يتمثل في تمويل متطلبات رأس المال العامل، وتمويل أحد المشاريع.. ولفقت إلى أنه استخدمت 30.25 مليون دينار حتى تاريخه، مبينة أن مدة العقد سوف تنتهي في 30 يونيو 2026.. وأوضحت «التقدم» أن الأثر المالي سيظهر في البيانات المالية؛ طبقاً لما يتم استخدامه من قيمة تلك التسهيلات.

عمومية «سنرجي»: موافقة على اتفاقيتي مضاربة مع «الخير العالمية»

وافقت الجمعية العامة لشركة سنرجي القابضة على التعامل مع طرف ذي صلة - شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم - بقيمة إجمالية قدرها مليوناً ديناراً كويتي من خلال اتفاقيتي مضاربة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.. كما اعتمدت الجمعية توصية مجلس إدارة الشركة لتوقيع اتفاقية مضاربة مع طرف ذي صلة بقيمة 1.3 مليون دينار كويتي وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية السمة. وأوضحت الشركة أن الأثر المالي يعتمد على الأرباح المتوقع تحقيقها من المشروع محل اتفاقية المضاربة.

«اكتتاب» خسائر 2025 بلغت 154.3 ألف دينار

أعلنت شركة اكتتاب القابضة هبوط خسائرها خلال عام 2025 بنسبة 94.30%، وفق النتائج المالية الأولية السنوية.

تراجعت خسائر الشركة في العام الماضي إلى 154.39 ألف دينار، مقابل 2.71 مليون دينار خسائر عام 2024.

وأوضحت «اكتتاب» أن مجموع الموجودات تراجع بنسبة 7.8% بنهاية 2025 عند 1.71 مليون دينار، مقارنة بمستواه في العام السابق له البالغ 1.85 مليون دينار.

«نور» تتحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية

أعلنت شركة نور للاستثمار المالي حصولها على الموافقات الرقابية بشأن تحولها للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. الشركة تجري حالياً العمل على دعوة الجمعية العامة للشركة للانعقاد لاتخاذ ما يلزم من قرارات في هذا الشأن.

«وربة كابيتال» تغير هدف تملك مساهم بالشركة

أعلنت شركة وربة كابيتال عن تغيير محمد عبيد فراج العراة المالك لـ 29.98% في الشركة بعدد 8.99 مليون سهم، غير هدف تملكه إلى استثمار طويل الأجل.



قرارات التأديب من هيئة الأسواق بيان القابضة - عربي القابضة - كاب كويت للوساطة

عن المخالفات المنسوبة إليهم.

كما أصدرت قرار تأديب بتوقيع توقيع جزاء مالي على شركة عربي القابضة؛ لمخالفتها قواعد الادراج.

وتضمن القرار توقيع جزاء مالي على شركة مجموعة عربي القابضة مبلغ مقداره 10 آلاف دينار لمخالفتها حكم البند (1) من المادة 1-16-1 من الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما.

يأتي ذلك إلى جانب عدم التزام الشركة بتسليم الهيئة نسخة من بياناتها المالية المرحلية للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2025 للهيئة خلال 45 يوماً من تاريخ انتهاء الفترة المعد عنها البيان بالنسبة للبيانات المالية المرحلية والتي انتهت في 16 نوفمبر 2025؛ إذ لم تلتزم الشركة بتزويد الهيئة ببياناتها المالية المرحلية سالفه البيان حتى تاريخه.

المسجلون وقواعد أخلاقيات العمل.

كما جاء قرار مجلس تأديب بتوقيع عقوبة جزاء مالي ضد رئيس مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار القابضة ونائب رئيس الشركة وعضوي مجلس إدارة، وعضو لجنة التدقيق الداخلي للشركة، وعضو مجلس إدارة وعضو لجنة التدقيق الداخلي للشركة (سابقاً)؛ لمخالفتهم قواعد حوكمة الشركات.

وتضمن القرار توقيع جزاء مالي على رئيس مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار القابضة، وعضو مجلس إدارة بمبلغ مقداره 5 آلاف دينار لكل منهما عن المخالفة المنسوبة إليهما.

وتم توقيع جزاء مالي على نائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس لجنة التدقيق الداخلي بالشركة، وعضو مجلس الإدارة، وعضو لجنة التدقيق الداخلي بالشركة، وعضو مجلس الإدارة (سابقاً)، وعضو لجنة التدقيق الداخلي بالشركة (سابقاً) بمبلغ مقداره 6 آلاف دينار لكل منهم

أصدرت هيئة أسواق المال، الاثنين، عدة قرارات تأديبية ضد أشخاص وشركات مدرجة وغير مدرجة.

ووفق بيان للهيئة فقد قضى إحدى القرارات التأديبية بتوقيع عقوبة جزاء مالي على شركة مجموعة كاب كويت للوساطة المالية؛ لمخالفتها قواعد أموال العملاء وأصولهم وقواعد أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون وقواعد أخلاقيات العمل، بمقدار 30 ألف دينار. وأصدرت هيئة أسواق المال قرار مجلس تأديب أيضاً بتوقيع عقوبة جزاء مالي بـ 50 ألف دينار، على شركة مجموعة كاب كويت للوساطة المالية؛ لمخالفتها قواعد أموال العملاء وأصولهم وقواعد أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون وقواعد أخلاقيات العمل.

وجاء قرار مجلس تأديب آخر بتوقيع عقوبة جزاء مالي آخر بقيمة 30 ألف دينار على شركة مجموعة كاب كويت للوساطة المالية؛ لمخالفتها قواعد أموال العملاء وأصولهم وقواعد أنشطة الأوراق المالية والأشخاص

«يوباك» تقيم دعوى قضائية ضد رئيس «الطيران المدني»

وزن الأمتعة رقم (1 و4) في مطار الكويت الدولي للفترة من 1 يناير 2021 إلى 19 مايو 2023.

وتطلب «يوباك» في الدعوى ندم خبير لتحديد المديونية المستحقة والمترصدة في ذمة المدعى عليه نظير الخدمات المقدمة بمنطقتي

أقامت شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية «يوباك» دعوى قضائية ضد رئيس الإدارة العامة للطيران المدني بصفته.

الأميري

محلات AL AMIRI

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna

COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS



@ALAMIRIUAЕ



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يتراجع 0.19%
بنهاية التعاملات

أنهى سوق الأسهم السعودية «تداول» جلسة الاثنين باللون الأحمر، ليعود إلى الخسائر، وسط تباين أداء قطاعاته الرئيسية، وتحسن السيولة مقارنة بالجلسة السابقة. وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» متراجعا 0.19% بخسائر بلغت 21.48 نقطة، هبط بها إلى مستوى 11,195.45 نقطة، متخليا عن مستويات 11200 نقطة. وارتفعت قيم التداول إلى 4.38 مليار ريال من خلال 239.53 مليون سهم، مقابل 3.03 مليار ريال بكمية تداول بلغت 150.45 مليون سهم، بنهاية جلسة أمس الأحد. وغلب اللون الأحمر على أداء القطاعات، بصدارة قطاع الخدمات التجارية والمهنية الذي هبط 1.7%، وتراجع قطاع البنوك 0.64%، وسجل قطاع المواد الأساسية تراجعاً هامشياً بلغت نسبته 0.02%. وجاء إغلاق 9 قطاعات إيجابياً، وتصدر قطاع الاتصالات المكاسب بعد صعوده 91%، تلاه قطاع الطاقة بنسبة ارتفاع بلغت 0.65%.

172 سهما باللون الأحمر

شهدت جلسة الاثنين تراجع أسهم 172 شركة في ختام التعاملات، مقابل ارتفاع أسهم 84 شركة، واستقرار أسهم 12 شركة. وكان سهم «أنابيب الشرق» الأكثر انخفاضاً بنهاية التعاملات؛ إذ أغلق على تراجع نسبته 4.46%، ليسجل مستوى 150 ريال، تلاه سهم «الجزيرة» بنسبة تراجع بلغت 4.38%. وفي المقابل، تصدر سهم «أمريكانا» الارتفاعات بنسبة

وارتفع السهم 0.71%. وجاء سهم «أمريكانا» في صدارة الأسهم النشطة من حيث الكمية، بكمية تداول بلغت 44.93 مليون سهم، وحل سهم «الكثيري» في المركز الثاني، بـ 11.52 مليون سهم.

السوق الموازي يتراجع 0.89%

وشهد السوق الموازي أداء سلبياً، بنهاية التعاملات، ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) متراجعا 0.89%، فاقدا 213.63 نقطة من قيمته، هبطت به إلى مستوى 23,673.38 نقطة.

9.82%، ليغلق بمستوى 1.79 ريال، ليتفاعل السهم مع ارتفاع الأرباح السنوية والإعلان عن توزيعات نقدية بالإضافة لعمليات استحواذ، وكان المركز الثاني لسهم «سينومي ريتيل» بنسبة ارتفاع بلغت 9.42%.

السهم الأكثر نشاطاً

وتصدر سهم «الراجحي» نشاط الأسهم من حيث القيمة بـ 271.47 مليون ريال، وأغلق متراجعا 0.47%، تلاه سهم «أرامكو السعودية»، بقيمة بلغت 248.38 مليون ريال،

الأجانب يسجلون صافي شراء بالأسهم
السعودية بقيمة 1.36 مليار ريال خلال أسبوع

مشترياتهم الإجمالية 13.84 مليار، وشكلت 53.17% من عمليات الشراء بالسوق.

وتأثرت تعاملات السعوديين؛ بأداء المستثمرين الأفراد والمؤسسات الذين سجلوا صافي بيع بواقع 831.783 مليون ريال؛ نتيجة فارق مشتريات بلغت 11.89 مليار ريال مقابل مبيعات بقيمة 12.72 مليار ريال.

كما أسفرت تعاملات المؤسسات السعودية عن تسجيل صافي بيع بواقع 701.879 مليون ريال؛ نتيجة تنفيذ عمليات شراء بواقع 1.94 مليار ريال مقابل مبيعات بـ 2.65 مليار ريال.

للسماح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين بالاستثمار المباشر في السوق الرئيسية؛ لتصبح السوق المالية بجميع فئاتها متاحة لمختلف فئات المستثمرين من أنحاء العالم للدخول فيها بشكل مباشر.

وبالمثل، غلب الشراء على تعاملات الخليجيين في سوق الأسهم السعودية الأسبوع الماضي بإجمالي 593.366 مليون ريال، مقابل مبيعات بواقع 423.95 مليون ريال.

وفي المقابل، غلب البيع على تعاملات السعوديين بإجمالي 15.37 مليار ريال، وكانت تمثل 59.07% من عمليات البيع الأسبوعية في تداول، فيما بلغت

سجل المستثمرون الأجانب والخليجيين مشتريات في سوق الأسهم السعودية خلال تعاملات الأسبوع الماضي المنتهي يوم 5 فبراير الجاري، فيما غلب البيع على تعاملات السعوديين.

وأظهر تقرير التداولات الأسبوعي، الصادر عن تداول السعودية، تسجيل الأجانب والخليجيين صافي شراء في الأسهم السعودية المدرجة بالسوق الرئيسي بواقع 1.36 مليار ريال و169.41 مليون ريال على التوالي، فيما سجل المستثمرون السعوديون صافي بيع بـ 1.53 مليار ريال.

وبلغ إجمالي مشتريات الأجانب 11.59 مليار ريال، تمثل 44.55% من مجمل المشتريات في السوق السعودي خلال تعاملات الأسبوع الماضي، فيما بلغت قيمة مبيعاتهم 10.23 مليار ريال، وكانت تعادل 39.30% من إجمالي البيع.

واستحوذت تعاملات المؤسسات الأجنبية على النصيب الأكبر بصافي شراء بلغ 1.22 مليار ريال، من خلال عمليات شراء بلغت 10.91 مليار ريال؛ لتمثل 41.93% من عمليات الشراء، مقابل مبيعات بلغت 9.69 مليار ريال لتشكل ما نسبته 37.24% من مجمل عمليات البيع.

وأعلنت هيئة السوق المالية عن فتح السوق المالية لجميع فئات المستثمرين الأجانب وتمكينهم من الاستثمار المباشر، اعتباراً من 1 فبراير الجاري؛ وذلك بعد أن اعتمد مجلس الهيئة مشروع الإطار التنظيمي

بورصات خليجية

سهم أميركانا يرتفع 14.7% في بورصة أبوظبي



سجل سوق أبوظبي للأوراق المالية، الإثنين، قفزة كبيرة في أدائه، حيث وصل إلى مستويات مرتفعة لم يحققها منذ نهاية عام 2022. هذا الارتفاع يعكس حالة من النشاط الكبير والإقبال الواضح من قبل المستثمرين على شراء أسهم الشركات الكبرى في الإمارة، مما أدى إلى زيادة قيمة السوق الإجمالية بشكل ملحوظ.

ووفق بيانات السوق، شهد اليوم حركة بيع وشراء واسعة جداً، حيث بلغت قيمة الأموال التي تم تداولها أكثر من 2.17 مليار درهم، من خلال تنفيذ ما يقارب 33.526 ألف صفقة، شملت أكثر من 627 مليون سهم. هذه الأرقام رفعت القيمة الإجمالية لجميع الشركات المسجلة في السوق لتصل إلى مبلغ ضخم قدره 3.24 تريليون درهم.

برزت شركة أميركانا كأكثر الشركات الربحية في جلسة أمس بعدما ارتفعت قيمتها بنسبة وصلت إلى 14.7%. وفي المقابل، كانت شركة الوثبة الوطنية للتأمين الأكثر انخفاضاً بنسبة قاربت 10%. أما الاهتمام الأكبر فكان من نصيب شركة أدنوك للغاز، التي كانت الوجهة المفضلة للمتعاملين، حيث تم تداول 89.6 مليون سهم تابع لها بقيمة تجاوزت 332 مليون درهم، مما جعلها الشركة الأكثر حراكاً وتأثيراً في مجريات اليوم.

بورصة دبي ترتفع للجلسة السادسة توالياً بدعم من قطاعي العقارات والاتصالات

القيمة السوقية حققت مكاسب بلغت قيمتها 9.5 مليار درهم



اختتم سوق دبي المالي تعاملات الإثنين على ارتفاع ملموس، مسجلاً صعوده للجلسة السادسة توالياً، لينجح في مواصلة تحقيق أعلى مستوياته منذ 20 عاماً، مدفوعاً بثقة المستثمرين وتدفق السيولة نحو الأسهم القيادية، مما عزز من المكاسب السوقية وسط أجواء من التفاؤل سادت ردهات التداول منذ انطلاقة الجلسة حتى إغلاقها.

ومع ختام تعاملات أمس، أغلق المؤشر العام لسوق دبي المالي عند مستوى 4674.38 نقطة، محققاً ارتفاعاً بنسبة 1.246%، وهو ما يعادل زيادة قدرها 83.38 نقطة. وشهدت الجلسة حراكاً قوياً في أحجام التداول، حيث جرى تداول 308.011 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 1.128 مليار درهم، تُفدّت من خلال 16.116 ألف صفقة. وفيما يخص حركة الأسهم، ارتفعت أسعار 29 شركة، في مقابل تراجع 14 شركة فقط، بينما حافظت 10 شركات على مستويات إغلاقها السابقة دون تغيير.

* تصدر سهم «الفردوس» قائمة الأسهم الراححة خلال جلسة الإثنين، محققاً ارتفاعاً بنسبة 7.717% ليغلق عند مستوى 0.335 درهم.

* تصدر سهم «الأسمنت الوطنية» قائمة التراجعات بنسبة بلغت 6.579% ليغلق عند مستوى 4.260 درهماً.

أداء قطاعات السوق سجلت معظم القطاعات ارتفاعات متفاوتة مقابل ثبات قطاع واحد وتراجع آخر. وتصدر قطاع العقارات المشهد محققاً أعلى نمو بلغت نسبته 2.08%، يليه قطاع خدمات الاتصالات الذي ارتفع بنسبة 1.91%.

سجلت القيمة السوقية لأسهم سوق دبي المالي قفزة قوية بنهاية تعاملات الإثنين، حيث ربح السوق نحو 9.520 مليار درهم، في جلسة واحدة، مدفوعاً بحالة التفاؤل العام والزخم الشرائي الذي يشهده السوق حالياً. ووفق بيانات السوق الرسمية، ارتفعت القيمة السوقية

السوقية، وكان أبرزها بنك «الإمارات دبي الوطني» الذي فقد نحو 2.84 مليار درهم من قيمته السوقية نتيجة تراجع سعر السهم بنسبة 1.32%، تلاه «بنك المشرق»، ثم «أمان»، فسهم «الأسمنت الوطنية»، ثم سهم «دريك أند سكل».

وشهدت القيمة السوقية للقطاعات تبايناً إيجابياً ملحوظاً، حيث قاد قطاع العقارات والاتصالات المسيرة الخضراء، بينما سجل قطاع المواد الأساسية التراجع الأكبر

وحافظت 5 شركات على صدارة سوق دبي المالي من حيث الوزن والقيمة، حيث تمثل مجتمعة العمود الفقري للسوق، وهي: «الإمارات دبي الوطني»، «ديوا»، «إعمار العقارية»، «طلبات هولدنغ»، و«إعمار للتطوير».

الإجمالية للأسهم المدرجة لتصل إلى 1.098 تريليون درهم، مقارنة بنحو 1.088 تريليون درهم بختام تعاملات الجمعة الماضي.

ويعكس هذا النمو الرأسمالي، الذي بلغت نسبته 0.87%، ثقة المستثمرين المتصاعدة في المسار الصاعد للسوق، وقدرة الشركات القيادية والكبرى على قيادة وتيرة النمو التاريخية التي تشهدها الإمارة.

تصدرت الشركات القيادية قائمة الربح من حيث القيمة السوقية، حيث حققت شركة «إعمار العقارية» نمواً كبيراً في قيمتها السوقية بنسبة بلغت 2.82%، تلاها «بنك دبي الإسلامي» الذي سجل ارتفاعاً ملحوظاً، تلاه «بنك دبي التجاري»، ثم «إعمار للتطوير»، ثم «سالك». في المقابل، شهدت بعض الشركات تراجعاً في قيمتها

بورصات خليجية

بورصة البحرين تطلق خطة «ارتقاء» لتعزيز السيولة وتنويع أدوات سوق رأس المال

الخطة الاستراتيجية لـ (2026 - 2028) تسعى إلى تحقيق 5 أهداف تشمل 46 مبادرة



التعاون مع المصدرين والمشاركين في السوق والمستثمرين بهدف بناء سوق أكثر ديناميكية وشفافية واستدامة، وتأتي هذه الخطة انعكاساً لطموح البحرين في جذب استثمارات أجنبية مباشرة متنوعة ومستدامة، بما يسهم في النمو الاقتصادي لمملكة البحرين على المدى الطويل.

وأضاف: «تركز استراتيجيتنا على خمس ركائز استراتيجية رئيسية تهدف إلى جذب قاعدة أوسع من المستثمرين، وتنويع المنتجات الاستثمارية، بالإضافة إلى تسهيل وتعزيز عمليات السوق، وبالتعاون مع الجهة التنظيمية والمشاركين في السوق، نعمل على تنفيذ 46 مبادرة تمتد على مدى 3 أعوام تهدف إلى تعزيز مستويات السيولة في السوق، وتحقيق مزيد من الشفافية والمرونة لتسهيل الوصول إلى السوق، وتأتي هذه المبادرات لضمان جاهزية السوق ومواءمته مع المعايير الدولية، بما يدعم إعادة تصنيفه وترقيته المحتملة».

البنية التحتية والوظائف التشغيلية وتطوير العمليات والخدمات التي تقدمها البورصة، وتعزيز الجاهزية الرقمية بهدف تحسين العمليات والخدمات.

وبهذه المناسبة، قال يوسف عبدالله اليوسف، رئيس مجلس إدارة «بورصة البحرين»: «تلتزم بورصة البحرين بتوفير بنية تحتية آمنة وفعالة لسوق رأس المال، وفق أعلى المعايير الدولية، بما يسهم في تسهيل عمليات زيادة رأس المال للقطاع الحكومي والخاص، ويمنح المستثمرين أسواقاً شفافة وسهلة الوصول، ونعمل باستمرار على تطوير البورصة لتكون ركيزة أساسية في دعم نمو الاقتصاد البحريني وتنويعه، وبالتعاون مع جميع الأطراف ذات الصلة في السوق، لتعزيز دور أسواق رأس المال في تحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030». من جانبه، قال الشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة، الرئيس التنفيذي لـ «بورصة البحرين»: «بورصة البحرين تسعى إلى

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الاثنين، على تراجع؛ بضغط قطاعات المال والاتصالات والمواد الأساسية، والسلع الاستهلاكية الكمالية.

ومع ختام تعاملات الأوس، تراجع المؤشر العام بنسبة 0.19% إلى مستوى 2056 نقطة، وسط تعاملات بحجم 4.17 مليون سهم بقيمة 2.77 مليون دينار، توزعت على 158 صفقة.

وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً سهم استيراد الاستثمارية بـ 3.06%، تلاه سهم مجمع البحرين للأسواق بـ 2.22%، وألمنيوم البحرين بـ 0.72%، وسهم بيبون بـ 0.2%.

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم ألمنيوم البحرين بتداول 1.81 مليون سهم بسعر 1.1 دينار للسهم، تلاه سهم بنك السلام بتداول 667.37 ألف سهم بسعر 0.237 دينار للسهم.

أعلنت «بورصة البحرين»، البورصة المرخصة من قبل «مصرف البحرين المركزي»، خلال مؤتمر صحفي الاثنين، عن خطة تطوير أسواق رأس المال (2026 - 2028) ارتقاء، والتي تهدف إلى تنويع المنتجات والخدمات في السوق، وتعميق مستويات السيولة، وتسهيل العمليات في السوق.

وتسعى الخطة الاستراتيجية إلى تحقيق 5 أهداف رئيسية وهي: تطوير منظومة سوق رأس المال في البحرين، تقديم خدمات ذات جودة عالية لجميع الأطراف والمتعاملين في السوق، تعزيز تنافسية السوق والمواءمة مع المعايير الإقليمية والدولية، تعزيز المرونة للتكيف مع ظروف السوق المتغيرة، وتوسيع وتنويع فرص الاستثمار محلياً وإقليمياً.

وترتكز هذه الأهداف حول خمسة محاور رئيسية وهي: إصدارات الأسهم وجمع رأس المال بهدف تعزيز التدفقات الرأسمالية عبر توسيع وتنظيم خطط الطرح العام الأولي، وتحفيز عمليات التداول بهدف تنويع المنتجات وإطلاق منتجات جديدة، وإعادة التوجيه الاستراتيجي للإطار التنظيمي والبنية المؤسسية بهدف تعزيز عملية اتخاذ القرار والتكامل التنظيمي، وتعزيز التواصل مع المصدرين والمستثمرين من خلال تحسين

أسهم الخدمات والمالي تقود مؤشر مسقط للمكاسب بنسبة 2.98%

مليون سهم، وجاء سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج خامساً بتداول 19.83 مليون سهم.

مطاحن صلالة وعمان والإمارات يقودان الراجحين قاد سهم مطاحن صلالة الراجحين بعد ارتفاعه بنسبة 9.76% إلى 0.45 ريال، وجاء سهم عمان والإمارات القابضة ثانياً بصعود 9.26% إلى 0.118 ريال، كما ارتفع سهم العمانية للاتصالات «عمانتل» بنسبة 8.5% إلى 1.2 ريال.

وارتفع سهم الدولية للاستثمارات المالية بنسبة 8.43% إلى 0.27 ريال، وصعد سهم مسقط للتمويل بنسبة 6.85% إلى 0.078 ريال.

وعلى الجانب الآخر، تقدم سهم الصفاء للأغذية على المتراجعين بنسبة 6.42% إلى 0.7 ريال، وتراجع سهم الخدمات المالية بنسبة 6.25% إلى 0.075 ريال، وانخفض سهم الأسماك العمانية بنسبة 3.33% إلى 0.029 ريال.

كما تراجع سهم صندوق جبل العقاري بنحو 1.94% إلى 0.101 ريال، وسجل سهم إس إم إن باور القابضة انخفاضاً بنسبة 1.36% إلى 0.217 ريال.

مليون ورقة مالية، مقابل 238.8 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 39.16%، إلى 80.34 مليون ريال، مقارنة بنحو 57.73 مليون ريال جلسة الأحد.

صحار الدولي يتصدر التداولات قيمةً وحجماً

تصدر بنك صحار الدولي قائمة الأنشطة قيمةً بعدما سجل تداولات بلغت 18.01 مليون ريال، وجاء سهم أوكيو للصناعات الأساسية ثانياً بقيمة تداول 18 مليون ريال.

وحلت العمانية للاتصالات في المركز الثالث بقيمة 11.84 مليون ريال، تلاها سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج بقيمة تداول 8.16 مليون ريال، ثم سهم بنك مسقط بقيمة 5.87 مليون ريال.

وعلى مستوى أحجام التداول، جاء بنك صحار الدولي أيضاً في الصدارة بتداول 93.75 مليون سهم، تلاه سهم أوكيو للصناعات الأساسية بتداول 90.16 مليون سهم، ثم سهم أسيايد للنقل البحري بتداول 26.82 مليون سهم. وحل سهم أوكيو لشبكات الغاز رابعاً بتداول 22.08

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الاثنين، مرتفعاً 2.98%، بإقفاله عند مستوى 6,761.1 نقطة، رابحاً 195.9 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الأحد.

ودعم المؤشر العام ارتفاع مؤشرات القطاعين الخدمات والمالي، وصعد الأول بنسبة 2.41%؛ مدفوعاً بارتفاع العمانية للاتصالات «عمانتل» بنسبة 8.5%، وارتفع سعر سهم بركاء لتحلية المياه بنسبة 3.85%. وارتفع مؤشر القطاع المالي 2.35%، مدفوعاً بارتفاع عمان والإمارات القابضة بنسبة 9.26%، وارتفع سعر سهم الدولية للاستثمارات المالية القابضة بنسبة 8.43%.

وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.1%، مع تقدم سهم الصفاء للأغذية على المتراجعين بنسبة 6.42%، وتراجع سهم الأسماك العمانية بنسبة 3.33%.

وحد من تراجع قطاع الصناعة صدارة سهم مطاحن صلالة للراجحين بنسبة 9.76%. وارتفع حجم التداولات بنسبة 35.02%، إلى 322.42

بورصات خليجية

بورصة قطر تدرج أول صكوك خضراء في تاريخ السوق المالي

أغلقت أمس على إرتفاع بنسبة 0.79% والمؤشر عند 11502 نقطة



الباحثين عن فرص تجمع بين العوائد المالية والأثر البيئي الإيجابي؛ بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

وأشار البيان إلى أن إدراج الصكوك الخضراء يُتيح للمُصيرين الوصول إلى قاعدة أوسع وأكثر تنوعاً من رؤوس الأموال؛ بما يعزز مرونة التمويل واستدامته على المدى المتوسط والطويل.

أما بالنسبة للمستثمرين، فيوفر هذا الإدراج أداة استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تتسم بالشفافية وقابلية التداول ضمن سوق منظم؛ بما يدعم تنويع المحافظ الاستثمارية وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر.

وعلى مستوى السوق ككل، يسهم هذا الإدراج في بناء سوق رأس مال أكثر تطوراً ومرونة، وقادر على توظيف التمويل المستدام بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية.

وكانت أرباح بنك الريان قد ارتفعت في السنة المالية المنتهية بـ 31 ديسمبر 2025 بنسبة 1.32% عند 1.53 مليار ريال، مقابل ربح بقيمة 1.51 مليار ريال خلال عام 2024.

الريان، في سوق أدوات الدين ببورصة قطر. تعكس تلك الخطوة وفق بيان البورصة الجهود المبذولة لتعميق أسواق رأس المال، وتوسيع نطاق أدوات الاستثمار المستدامة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في دولة قطر.

وتبلغ قيمة إصدار الصكوك الخضراء 500 مليون ريال قطري، بأجل استحقاق مدته 3 سنوات وبعائد ربح سنوي قدره 4.25%.

ويكتسب هذا الإصدار أهمية خاصة كونه يشكل سابقة وطنية في دولة قطر؛ إذ يعدّ أول إصدار يتم عبر كيان مسجّل في مركز قطر للمال لصكوك خضراء يتم إدراجها وتسويتها ومقاصتها محلياً؛ بما يدعم مواصلة تطوير منظومة أسواق رأس المال في الدولة، ويوسع نطاق الأدوات الاستثمارية المستدامة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المتاحة أمام المستثمرين.

وقال عبدالله محمد الأنصاري، الرئيس التنفيذي لبورصة قطر: «هذا الإدراج يعزز دمج مبادئ الاستدامة ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) ضمن إطار سوق رأس المال القطري، ويعزز قدرة السوق على تلبية تطلعات المستثمرين

أغلقت بورصة قطر تعاملات الاثنين مرتفعة؛ بدعم صعود 6 قطاعات.

ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.76% ليصل إلى النقطة 11502.01، رابحاً 87 نقطة عن مستوى الأحد الماضي.

ودعم الجلسة ارتفاع 6 قطاعات في مقدمتها النقل بـ 2.56%، بينما تراجع قطاع التأمين بـ 0.43%.

ارتفعت السيولة إلى 532.32 مليون ريال، مقابل 318.97 مليون ريال الأحد الماضي، وصعدت أحجام التداول عند 190.03 مليون سهم، مقارنة بـ 115.92 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 47.62 ألف صفقة، مقابل 22.15 ألف صفقة الأحد.

ومن بين 50 سهماً نشطاً، تقدم سهم «السينما» ارتفاعات الأسهم البالغة 35 سهماً بـ 8.99%، بينما تراجع 15 سهماً على رأسها «مساندة» بـ 4.08%، فيما استقرت 5 أسهم.

وجاء سهم «بلدنا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 25.24 مليون سهم؛ وتصدر سهم «أريد» السيولة بقيمة 51.12 مليون ريال.

وأعلنت بورصة قطر عن الإدراج الناجح لأول صكوك خضراء في السوق المالي القطري، صادرة عن بنك

بورصات عالمية

تراجع العقود الآجلة للأسهم الأمريكية مع ترقب بيانات اقتصادية



تراجعت العقود الآجلة للأسهم الأمريكية بشكل طفيف صباح الاثنين، مع ترقب المستثمرين لبيانات اقتصادية هامة ومجموعة أخرى من تقارير الأرباح، وذلك بعد أسبوع متقلب انتهى بوصول مؤشر داو جونز الصناعي إلى مستوى هام. وانخفضت العقود الآجلة لمؤشر «ستاندرد أند بورز 500» بنسبة 0.2%، بينما تراجعت العقود الآجلة لمؤشر «ناسداك 100» بنسبة 0.3%. وانخفضت العقود الآجلة المرتبطة بمؤشر داو جونز الصناعي بمقدار 37 نقطة، أو 0.1%.

تأتي هذه التحركات بعد انتعاش المؤشرات الرئيسية يوم الجمعة عقب خسائر كبيرة تكبدتها في وقت سابق من الأسبوع. وقد أشعلت موجة بيع في قطاع التكنولوجيا، بقيادة أسهم البرمجيات، شرارة هذا التراجع. كما انخفض سعر البيتكوين قبل أن يتعافى جزئياً، مع عزوف المستثمرين عن المخاطرة.

ويترقب المستثمرون تقرير الوظائف لشهر يناير المؤجل من مكتب إحصاءات العمل والمقرر صدوره يوم الأربعاء. وكان من المقرر إصداره يوم الجمعة الماضي، لكن تم تأجيله بسبب الإغلاق الجزئي للحكومة. يأتي هذا بعد أن أفادت مؤسسة «ADP» الأسبوع الماضي بأن عدد الوظائف في القطاع الخاص ارتفع بمقدار 22 ألف وظيفة فقط في يناير،

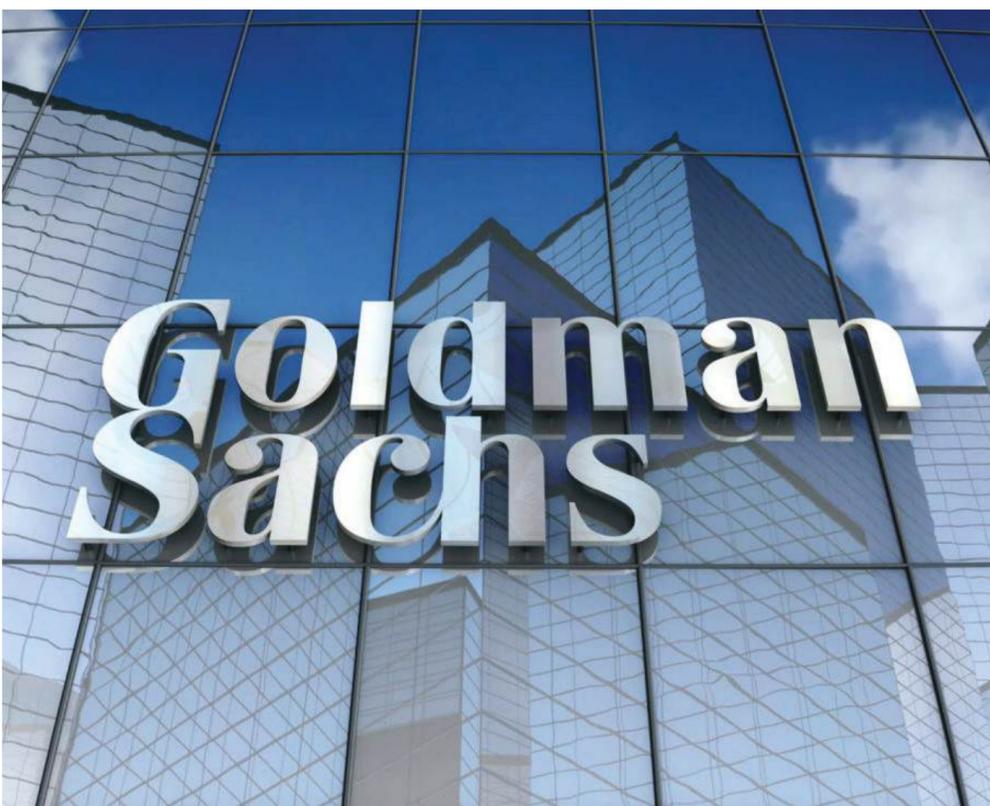
- الذي تأخر أيضاً بسبب الإغلاق - يوم الجمعة، ويتوقع المحللون أن يسجل معدل النمو السنوي 2.5%.

وعلى صعيد نتائج الشركات، فمن المقرر أن تُعلن كل من شركتي «كوكاكولا» و«فورد موتور» نتائجها اليوم الثلاثاء.

وهو أقل بكثير من التوقعات. ويتوقع الاقتصاديون الذين استطلعت آراؤهم «داو جونز» أن يُظهر تقرير الوظائف زيادة قدرها 55 ألف وظيفة في يناير.

ومن المقرر صدور مؤشر أسعار المستهلكين لشهر يناير

جولدمان ساكس: موجة بيع الأسهم الأمريكية لم تنته



حذر مكتب التداول في مجموعة «جولدمان ساكس» من أن الأسهم الأمريكية تواجه خطر المزيد من عمليات البيع هذا الأسبوع، تقودها «الصناديق» التي تتبع الاتجاهات.

توقع البنك أن تظل هذه الاستراتيجيات المنهجية في جانب «البيع الصافي» بغض النظر عن اتجاه السوق، بعد أن تجاوز مؤشر «ستاندرد أند بورز 500» مستويات التحفيز التي تدفع هذه الصناديق للتخلص من مراكزها. قد يؤدي تجدد الانخفاض إلى عمليات بيع آلية بقيمة 33 مليار دولار هذا الأسبوع، وقد تتفاقم لتصل إلى 80 مليار دولار خلال الشهر المقبل إذا كسر المؤشر حاجز 6707 نقطة. أشار التقرير إلى أنه حتى في حال استقرار السوق أو ارتفاعها، فمن المرجح أن تستمر صناديق التحوط في التخلص من أسهم أمريكية بقيمة تتراوح بين 8.7 و15.4 مليار دولار لتقليل مخاطرها.

بلغ مؤشر «الخوف» الخاص بالشركة مستويات قياسية اقتربت من «أقصى درجات الذعر» الأسبوع الماضي، نتيجة التذبذب الحاد في أسعار شركات البرمجيات والخدمات المالية. ساهم إطلاق أدوات جديدة لأتمتة الذكاء الاصطناعي في إعادة تقييم المستثمرين لمخاطر الاضطرابات التقنية، مما أدى لخسائر مليارية في القيمة السوقية لقطاع التكنولوجيا وإدارة الأصول.

تراجعت مستويات السيولة في سوق الأسهم بشكل حاد، حيث انخفض حجم أوامر الشراء والبيع المتاحة من متوسط 13.7 مليون دولار إلى نحو 4.1 مليون دولار فقط. أوضح «جولدمان ساكس» أن ضعف السيولة يؤدي إلى تضخيم تقلبات الأسعار خلال اليوم الواحد، ويؤخر استقرار السوق، مما يجعل التحركات «عنيفة» في كلا الاتجاهين.

أظهرت بيانات التداول علامات «إرهاق» لدى

لا تقدم العوامل الموسمية في شهر فبراير أي هدنة للمستثمرين، حيث يُعرف تاريخياً بأنه شهر ضعيف ومتقلب مع تلاشي التدفقات الداعمة التي شهدتها الأسواق في يناير. دعا فريق التداول المستثمرين إلى «الاستعداد الجيد» لمواجهة موجات متلاحقة من تذبذب الأسعار، في ظل تحول مراكز المتعاملين في سوق الخيارات إلى مناطق تزيد من حدة الهبوط.

مستثمري التجزئة، الذين توقفوا عن استراتيجية «شراء القاع» المعتادة، وتحولوا إلى البيع الصافي بقيمة 690 مليون دولار الأسبوع الماضي. تأثرت شهية الأفراد بشكل خاص في التداولات المرتبطة بالعملات المشفرة، مما يشير إلى تحول هيكل محتمل بعيداً عن الأسهم الأمريكية التي هيمنت على الاهتمام العام الماضي.

بورصات عالمية

الطروحات العامة في أميركا قد تصل إلى 160 مليار دولار في 2026

ماسك، وشركة الذكاء الاصطناعي «أنتروبيك»، و«أوبن إيه أي» المطورة لـ«تشات جي بي تي»، حيث يُتوقع أن تحدد إدراجاتها المحتملة حجم دورة الطروحات المقبلة. إدراج الشركات الخاصة الكبرى وأشار المحللون إلى أن إدراج الشركات الخاصة الكبرى سيشكل سوق الطروحات في 2026، مع نطاق حصيلة يتراوح بين نحو 80 مليار دولار وما يقرب من 200 مليار دولار، مقارنة بالسيناريو الأساسي البالغ 160 مليار دولار. لكن المحللين حذروا من أن موجة بيع مبكرة في أسهم البرمجيات خلال بداية العام سلطت الضوء على مخاطر التقييمات، لا سيما أن القطاع يشكل نحو ربع قائمة الطروحات المنتظرة. وأضاف غولدمان ساكس: «يظل استمرار تقلبات أسعار الأسهم وثقة الشركات من أبرز المخاطر الكلية لتوقعاتنا، كما أن الوزن الكبير لقطاع البرمجيات ضمن قائمة الطروحات يمثل عامل مخاطرة إضافية».

خلال العقد الماضي. وجمعت 12 شركة نحو 5 مليارات دولار عبر الطروحات العامة منذ بداية عام 2026، من بينها شركة معدات الذكاء الاصطناعي «فورجنت باور» وشركة التكنولوجيا الحيوية الدوائية «إيكون ثيرابيوتكس»، كما تُعد شركة «سيربيراس سيستمز»، المنافسة لـ«إنفيديا» في رقائذ الذكاء الاصطناعي، ضمن المرشحين للطرح، بعدما جمعت مؤخراً مليار دولار في جولة تمويل متقدمة قُيِّمت الشركة عند 23 مليار دولار. **شركات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي** وبحسب المذكرة، من المتوقع أن تهيمن شركات البرمجيات والرعاية الصحية على مسار الطروحات من حيث العدد، في حين يُرَّجَح أن تقود مجموعة محدودة من شركات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي ذات المراحل المتأخرة الحصيلة الإجمالية. وتتركز أنظار المستثمرين على عدد من الشركات الخاصة فائقة القيمة، من بينها «سبيس إكس» المملوكة لإيلون

قال محللون في بنك غولدمان ساكس إن أسواق الأسهم في أميركا تتجه إلى انتعاش قوي في الطروحات العامة الأولية خلال عام 2026، متوقعين أن تتضاعف حصيلة الطروحات أربع مرات لتصل إلى مستوى قياسي يبلغ 160 مليار دولار، مع اقتراب أسماء بارزة مثل «سبيس إكس» و«أوبن إيه أي» و«أنتروبيك» من الإدراج في البورصة. وتتوقع شركة الوساطة في وول ستريت أيضاً أن يتضاعف عدد الطروحات العامة إلى 120 طرْحاً هذا العام، بدعم من تحسن النمو الاقتصادي، وارتفاع أسعار الأسهم، وتيسير الأوضاع المالية، ما يعيد شهية إبرام الصفقات. **الحصيلة المطلقة للطروحات** ويمثل هذا التوقع أكبر عام على الإطلاق من حيث الحصيلة المطلقة للطروحات، بحسب ما ورد في مذكرة صادرة عن المحللين يوم الجمعة، مشيرين إلى أن قيمة الطروحات ستظل رغم ذلك تمثل شريحة صغيرة فقط من إجمالي القيمة السوقية لسوق الأسهم في أميركا، في انعكاس لنمو السوق

ارتفاع الأسهم الآسيوية و«نيكاي» يقفز لمستويات قياسية بعد فوز تاكايتشي



في تحسین المعنويات في الأسواق الآسيوية في بداية الأسبوع. ارتفعت أسهم شركة «سامسونج» بأكثر من 5% بعد تقرير أفاد بأن الشركة ستبدأ الإنتاج الضخم لرقائق ذاكرة HBM4 من الجيل التالي في وقت لاحق من هذا الشهر. كما قفزت أسهم شركة «إس كيه هاينكس» المنافسة بأكثر من 5%. وفي الصين، ارتفع مؤشر «شنغهاي» و«شنتشن سي إس أي 300» بنسبة 1.3% لكل منهما. يترقب المستثمرون الآسيويون بيانات اقتصادية أمريكية هامة في وقت لاحق من هذا الأسبوع، بما في ذلك تقارير الوظائف والتضخم المؤجلة، بحثاً عن مؤشرات إضافية حول توقعات أسعار الفائدة والنمو العالمي. ورغم انتعاش وول ستريت، لا يزال المشاركون في السوق حذرين بعد التقلبات الحادة التي شهدتها الأسبوع الماضي والمرتبطة بأسهم التكنولوجيا وتغير التوقعات بشأن الذكاء الاصطناعي.

جرت يوم الأحد. ارتفع مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً بنسبة 3.4% مسجلاً مستوى قياسياً بلغ 3825.67 نقطة. وقال محللو بنك «أي إن جي» في مذكرة: «سيمنح فوز الائتلاف الحاكم تاكايتشي مزيداً من الحرية في اتخاذ القرارات السياسية، ويعزز قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية والخارجية». وتتوقع الأسواق أن تُعلن حكومة تاكايتشي عن زيادة الإنفاق العام، وحوافز ضريبية، وإجراءات لرفع الأجور واستثمارات الشركات، إلى جانب استمرار دعم القطاعات الاستراتيجية كالتكنولوجيا والدفاع والطاقة. ورجح محللو بنك «أي إن جي» أن تُعزز نتائج انتخابات اليوم الأسهم المحلية، لكنها ستؤثر سلباً على السندات الحكومية اليابانية والين». وارتفعت أسهم التكنولوجيا الآسيوية؛ وصعد مؤشر كوسبي بنحو 5%، إذ ساهمت مكاسب شركات تصنيع الرقائق الأمريكية وغيرها من الأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي

ارتفعت معظم أسواق الأسهم الآسيوية بشكل حاد يوم الاثنين، في أعقاب انتعاش وول ستريت بقيادة قطاع التكنولوجيا أواخر الأسبوع الماضي، بينما قفزت الأسهم اليابانية إلى مستويات قياسية بعد فوز الائتلاف الحاكم برئاسة رئيسة الوزراء ساناي تاكايتشي بأغلبية ساحقة في انتخابات مجلس النواب. وتحسنت شهية المخاطرة في جميع أنحاء المنطقة بعد انتعاش مؤشرات الأسهم الأمريكية بقوة يوم الجمعة، معوضة جزءاً من الخسائر الفادحة التي تكبدتها في وقت سابق من الأسبوع بسبب المخاوف من اضطرابات الذكاء الاصطناعي. كما حققت العقود الآجلة لمؤشرات الأسهم الأمريكية مكاسب طفيفة خلال ساعات التداول الآسيوية يوم الاثنين. وتجاوز مؤشر نيكاي 57,000 نقطة بعد فوز تاكايتشي في الانتخابات، وقفز مؤشر نيكاي 225 الياباني بنسبة تصل إلى 5.6% ليسجل مستوى قياسياً جديداً بلغ 57,337.07 نقطة، مدعوماً بالوضوح السياسي بعد فوز الائتلاف الحاكم برئاسة تاكايتشي بأغلبية ساحقة في انتخابات مجلس النواب التي

بورصات عالمية

أسهم الصين وهونغ كونغ تنتعش بدعم من مكاسب أسواق أميركا واليابان



ارتفعت أسهم الصين وهونغ كونغ يوم الاثنين، مستفيدة من الأداء القياسي على وول ستريت والأسواق الآسيوية المتفائلة بقيادة اليابان، في جلسة عززت التفاؤل قبيل عطلة عيد رأس السنة القمرية الأسبوع المقبل. ارتفع مؤشر سي إس آي 300 للشركات الكبرى الصينية بنسبة 1.4% عند استراحة الغداء، مسجلاً أفضل يوم له منذ شهر، كما صعد مؤشر شنغهاي المجمع بنسبة 1.2%. في هونغ كونغ ارتفع مؤشر هانغ سنغ القياسي بنسبة 1.5%، مدفوعاً بتحسين معنويات المستثمرين وزيادة الرغبة في المخاطرة بعد أن أغلق مؤشر داو جونز الصناعي على مستوى أعلى من 50,000 نقطة لأول مرة يوم الجمعة.

التوصيات الاستثمارية قبل العطلة أكدت شركات الوساطة مثل كابتونغ للأوراق المالية أن حجم التداول في الصين يتراجع قبيل عطلة الأسبوع، لكن المؤشر بدأ بالصعود، «معلناً أن التصحيح في السوق اقترب من نهايته».

وأضافت أن «المستثمرين الذين يحتفظون بالأسهم خلال العطلة سيكافؤون»، وصدرت نصائح مشابهة عن جيوشنغ للأوراق المالية، وهابتونغ الدولية، وهواتشين للأوراق المالية. أسهم الترفيه والذهب تحقق مكاسب

تصدرت أسهم شركات الإنتاج السينمائي الصينية والإعلام والترفيه المكاسب، إذ راهن المستثمرون على زيادة الإنفاق خلال العطلة لدعم إيراداتها. كما ارتفعت أسهم الأصول الحقيقية، مثل جوتاي جونا

مع ارتفاع أسعار المعادن. وانتعشت أسهم الذهب المرتبطة بالصين وهونغ كونغ بعد إعلان البنك المركزي الصيني تمديد برنامج شراء الذهب للشهر الخامس عشر على التوالي في يناير.

الدولية وتقنية الطاقة GCL، على خلفية توقعات الاستفادة من جهود بكين لإنشاء إطار قانوني لتسييل الأصول الحقيقية. وعاد صندوق UBS SDIC للعقود المستقبلية للفضة للصعود بعد سلسلة من الخسائر اليومية المتتالية، بالتزامن

زخم صفقات الاستحواذ يدفع سوق الأسهم الأوروبية للانتعاش



عادت الأسهم الأوروبية للارتفاع يوم الاثنين، متأثرة بتعافي الأسواق العالمية بعد موجة بيع الأسبوع الماضي، وسط أنباء عن صفقات استحواذ كبيرة كان أبرزها صعود أسهم شركة إنبوست لمجموعات صناديق الطرود عقب الإعلان عن صفقة استحواذ بقيمة 9.2 مليار دولار.

وشهد مؤشر ستوكس 600 الأوروبي ارتفاعاً نسبته 0.3% ليصل إلى 618.94 نقطة عند الساعة 08:53 بتوقيت غرينتش، مع استمرار تعافي الأسهم العالمية بعد التذبذب الذي سببته المخاوف من تأثير الذكاء الاصطناعي على شركات البرمجيات التقليدية، رغم إعلان عمالقة الصناعة مثل ألفابت وأمازون عن خطط إنفاق جديدة لتطوير التكنولوجيا.

أسهم التكنولوجيا تحت الضغط

ومع ذلك لا تزال حالة عدم اليقين تسيطر على قطاع التكنولوجيا، إلا أن القطاع سجل ارتفاعاً نسبته 0.7% يوم الاثنين، مع صعود أسهم الشركة الفرنسية إس تي مايكروإلكترونيكس بواقع 4.8% بعد إعلان الشركة توسيع تعاونها مع أمازون لخدمات الويب في مجال البنية التحتية للحوسبة.

وفي قطاع الأدوية ارتفعت أسهم شركة نوفو نورديسك الدنماركية بنحو 8.3%، بعد إعلان الشركة الأميركية هيمز أند هيرز وقف بيع حبوب GLP-1 منخفضة التكلفة، إثر تحذير من إدارة الغذاء والدواء الأميركية، بينما أضافت شركة زيلاوند فارما 3.5% إلى أسهمها.

جنه إسترليني.

وفي إيطاليا ارتفعت أسهم بنك يونيكريديت 5.3% بعد إعلان البنك استهدافه تحقيق أرباح بقيمة 11 مليار يورو (13 مليار دولار) خلال 2026، ما أسهم في دعم قطاع البنوك بمنطقة اليورو، إذ صعد مؤشر بنوك يورو ستوكس 1.3%، وقد تصدر المؤشر الإيطالي أداء الأسواق الأوروبية خلال جلسة التداول.

وعلى صعيد صفقات الاندماج والاستحواذ، قاد تحالف من أدفنت وفيدكس استحواذاً على شركة إنبوست البولندية مقابل 9.2 مليار دولار، ما دفع أسهم الشركة للصعود بنحو 13.6%.

في المقابل انخفضت أسهم بنك ناتويست البريطاني بنسبة 5.6% بعد تقارير عن قرب استحواذه على شركة إدارة الثروات إيفلين بارترنز مقابل 2.5 مليار

الاقتصاد الكويتي يمر حالياً بمرحلة تحول استراتيجية من الاستقرار إلى طفرات من النمو القطاع الخاص هو الضمانة لخلق محركات نمو مستدامة

القدرة التمويلية للدولة.

وبين أن العامل السادس يتمثل في تكثيف الجهود الحكومية على أعلى المستويات وبتوجيه رشيد من القيادة السياسية في مكافحة الفساد والحد من الهدر في الميزانية العامة وهو عنصر بالغ الأهمية في تقييم المؤسسات الدولية إذ يعكس جدية الدولة في حماية المال العام وتحسين كفاءة الإنفاق وتعزيز الثقة في الإدارة المالية.

وأشار إلى أن هذه المتغيرات مجتمعة أسهمت في إعادة صياغة النظرة الدولية للاقتصاد الكويتي ليس فقط كإقتصاد غني بالاصول بل كإقتصاد يسير ولو تدريجياً نحو إدارة أكثر كفاءة واستدامة للموارد. وعن التوقعات المستقبلية قال الجوعان إن بقاءها إيجابية يرتبط بثلاثة مسارات رئيسية أولها تسريع الإصلاح الهيكلي وتنويع القاعدة الاقتصادية بعيداً عن النفط وثانيها تفعيل دور القطاع الخاص وتمكينه كمحرك حقيقي للنمو وثالثها الانتقال من إدارة الاستقرار إلى إدارة النمو المستدام.

وأضاف أنه في حال الحفاظ على زخم الإصلاح فمن المرجح أن تشهد الكويت تحسناً تدريجياً إضافياً في التصنيفات والمؤشرات أما في حال تباطؤ التنفيذ فستبقى المؤشرات إيجابية من حيث الأساسيات لكنها قد تفقد زخمها النسبي مقارنة باقتصادات إقليمية أكثر سرعة في التحول.

وبين أن التوقعات المستقبلية للمؤشرات الاقتصادية الدولية المتعلقة بالكويت تظل إيجابية بحذر ومدروسة مع ارتباط وثيق بسرعة وعمق التنفيذ الإصلاحي على أرض الواقع ويمكن تلخيص المسار المتوقع في استمرار التحسن المشروط حيث إن المؤشرات مرشحة لمزيد من التحسن التدريجي في حال استمرار الزخم الإصلاحي خصوصاً في الجوانب المالية والتشريعية والمؤسسية مع الحفاظ على الانضباط المالي وكفاءة إدارة الموارد.

وأشار إلى التقييم الجيد الأخير الصادر عن مجموعة العمل المالي (فاتاف) في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مؤكداً أن هذا التقييم يجب التعامل معه كنقطة انطلاق لا كنقطة وصول عبر معالجة الملاحظات الفنية وتعزيز فاعلية التطبيق العملي.

وأوضح أن التقدم في هذا المسار ينعكس مباشرة كمؤشر إيجابي لدى وكالات التصنيف الائتماني وكذلك لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عند تقييم مائة الإطار المؤسسي والمالي للدولة إذ إن تعزيز المصداقية والتقدم في الامتثال لمعايير الحوكمة والشفافية المالية يرفع من مستوى الثقة الدولية ويقلص ما يعرف بمخاطر السمعة وهو عنصر غير مباشر لكنه مؤثر في تقييم الجدارة الائتمانية.

ونذكر أن التحول من إدارة الاستقرار إلى إدارة النمو في المرحلة المقبلة يتطلب الانتقال من الحفاظ على الاستقرار المالي إلى خلق محركات نمو مستدامة عبر تمكين القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار النوعي وتطوير سوق المال وإذا ما تم استثمار نتائج تقرير (فاتاف) بشكل عملي إلى جانب استكمال الإصلاحات الهيكلية فمن المرجح أن تشهد الكويت تحسناً إضافياً في المؤشرات.

من جانبه قال أستاذ علم الاقتصاد في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا الدكتور أسامة الفلاح في تصريح مماثل لـ (كونا) إن التقارير الدولية تعد من أبرز الأدوات المحايدة في تقييم الأداء الاقتصادي للدول إذ تستند في الغالب إلى بيانات رقمية ومؤشرات فنية دقيقة ما يضيف على نتائجها مصداقية وموضوعية.

وأضاف أن حصول دولة الكويت على تقييمات إيجابية من مؤسسات دولية مرموقة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالات التصنيف الائتماني العالمية يعكس تحسناً في الواقع الاقتصادي المحلي ويعزز مناخ الثقة لدى المستثمرين والجهات المعنية.

وأوضح الفلاح أن هذه المؤسسات أشادت بقدرة الكويت على الحفاظ على فوائض مالية كبيرة واحتياطيات ضخمة إلى جانب استقرار معدلات التضخم وعودة النمو في القطاعات غير النفطية مشيراً إلى أن هذا التقييم الإيجابي يعكس الحضور القوي للعقول الوطنية المتميزة والكوادر المتخصصة في إدارة الشأن الاقتصادي سواء في القطاع العام أو الخاص.

ونذكر أن الكويت سبقت في إطلاق مشاريع رائدة ومن هذا المنطلق فإن التحول الإيجابي في نظرة المؤسسات الدولية نحو الاقتصاد الكويتي يعزز التفاؤل بمستقبل مستدام قائم على التنوع والابتكار والحوكمة الرشيدة بما يتماشى مع (رؤية الكويت 2035).

وبيّن أن التقارير الاقتصادية الدولية تؤدي دوراً محورياً في دعم الاقتصاد المحلي إذ تشكل مرجعية مهمة لكبرى الشركات والمؤسسات المالية والحوكومات عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية فحين تمنح هذه المؤسسات تقارير إيجابية لأي دولة فإنها تفتح آفاقاً واسعة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزز من جاذبية الدولة كمركز اقتصادي موثوق.

ولفت الفلاح إلى أن الكويت بفضل استقرارها المالي وقوة مؤسساتها أصبحت مؤهلة أكثر من أي وقت مضى لاستقطاب الاستثمارات النوعية لا سيما في ظل التصنيفات الائتمانية المرتفعة التي عكست تحسناً في بيئة الأعمال وتنفيذ إصلاحات جوهرية.

وبين أن عدة تغيرات هيكلية ومؤسسية دفعت المؤسسات الدولية إلى تبني نظرة إيجابية تجاه الاقتصاد الكويتي من أبرزها إقرار قانون الدين العام الذي أعاد تنظيم الاقتراض الحكومي إضافة إلى رغبة الحكومة في تحقيق تقدم ملموس في تنويع مصادر الدخل إلى جانب تحسن أداء القطاع غير النفطي واستقرار معدلات التضخم.



عبد الله التركيت:

• الاقتصاد الوطني يمضي نحو نمو أكثر توازناً يعكس سلامة التوجهات الاقتصادية

• جهود وبصمات الحكومة

في إدارة وطرح المشاريع

يؤكد قدرة الدولة على إدارة

التحديات

• التحول الإيجابي في

نظرة المؤسسات الدولية

نحو الاقتصاد الكويتي يعزز

التفاؤل بمستقبل مستدام

ثقة المؤسسات المالية الدولية مبيناً أنه على المستوى العملي تسهم هذه التقييمات في تعزيز جاذبية الكويت الاستثمارية لدى المستثمر المؤسسي طويل الأجل وتدعم التسعير العادل للمخاطر السيادية في أدوات الدين والتمويل وتمنح صانعي القرار مساحة أوسع للتحرك في السياسات الاقتصادية دون ضغوط فورية من الأسواق.

وأشار إلى أنه يمكن تلخيص أبرز العوامل التي أسهمت في تحسن نظرة المؤسسات الدولية للاقتصاد الكويتي في ستة محاور مترابطة أولها تحسن الانضباط المالي وارتفاع كفاءة إدارة الفوائض المالية بما يعكس قدرة الدولة على إدارة دورات الاقتصاد بمرور أعلى وثانيها متانة القطاع المصرفي وخضوعه لإطار رقابي متقدم يقوده بنك الكويت المركزي ومتوافق مع أفضل المعايير الدولية لإدارة المخاطر والحوكمة.

ونذكر أن ثالث هذه العوامل يتمثل في التقدم التدريجي في الإصلاحات المؤسسية وتعزيز الشفافية لا سيما في مجالات الإفصاح والحوكمة المالية في حين يتمثل العامل الرابع في استقرار السياسة النقدية وربط الدينار بسلة عملات ما عزز مصداقية السياسة النقدية وحد من التقلبات.

وأشار إلى وجود عاملين جوهريين كان لهما أثر مباشر في تغيير التقييم الدولي أولهما انحسار حالة الاستقطاب السياسي التي كانت تعيق اتخاذ قرارات مالية استراتيجية وعلى رأسها تمرير قانون الدين العام إذ كانت وكالات التصنيف العالمية ترى أن ملاءة الدولة مركزية بشكل كبير في صندوق احتياطي الأجيال القادمة مع محدودية أدوات التمويل المرنة وهو ما شكل ضغطاً على التقييم السيادي رغم قوة الأصول فيما أسهم التحول في هذا المسار في إعادة التوازن لتقييم

أجمع خبراء اقتصاديون على أن التقدم المحقق في برامج الإصلاح المالي ووضوح الرؤية الاقتصادية لدولة الكويت انعكس بشكل إيجابي ملحوظ على التصنيفات والتقييمات الاقتصادية الصادرة عن أبرز المؤسسات المالية العالمية ووكالات التصنيف بدءاً من مؤسستي (بريتسون وودز) الدوليتين مروراً بـوكالات التصنيف الدولية وصولاً إلى تقرير مجموعة العمل المالي (فاتاف) الأمر الذي أسهم في إعادة صياغة النظرة الدولية للاقتصاد الكويتي ليس فقط كإقتصاد غني بالاصول بل كإقتصاد يسير تدريجياً نحو إدارة أكثر كفاءة واستدامة للموارد.

وقال هؤلاء الخبراء في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، إن الاقتصاد الكويتي يمر حالياً بمرحلة تحول من إدارة الاستقرار إلى إدارة النمو في المرحلة المقبلة وهو ما يتطلب الانتقال من الحفاظ على الاستقرار إلى خلق محركات نمو مستدامة عبر تمكين القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار النوعي وتطوير سوق العمل.

وبدوره أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار عبد الله التركيت في لـ (كونا)، أن المؤشرات الإيجابية الصادرة عن عدد من المؤسسات الدولية المتخصصة وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعكس تحسناً ملموساً في أداء الاقتصاد الكويتي وتؤكد أن الاقتصاد الوطني يسير على مسار تعاف تدريجي ونمو أكثر توازناً بما يعكس سلامة التوجهات الاقتصادية المتبعة وقدرة الدولة على إدارة التحديات.

وأشار إلى أن التقارير الدولية الأخيرة رأّت أن التحول الإيجابي في نظرة المؤسسات الدولية للاقتصاد الكويتي يعكس مستوى متقدماً من الثقة في الإجراءات الإصلاحية التي تنفذها البلاد إضافة إلى قدرة الاقتصاد الكويتي على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والعالمية لا سيما في ظل التقلبات المرتبطة بأسواق الطاقة.

وأوضح أن صندوق النقد الدولي توقع عودة الاقتصاد الكويتي إلى مسار النمو في العام الماضي مع تسجيل نمو حقيقي بنسبة 2.6 في المئة على أن يستمر التحسن في العام الحالي مدفوعاً بتعافي النشاط الاقتصادي وارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية فيما توقع البنك الدولي نمواً متواصلاً يقارب 2.2 في المئة للعام الماضي و2.7 في المئة خلال العام الحالي.

وأضاف أن التحسن في المؤشرات الاقتصادية يعكس استمرارية الجهود الإصلاحية التي تنتهجها دولة الكويت على صعيد تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية بما يسهم في تعزيز الجاذبية التنافسية للاقتصاد على المدى الطويل. وأكد أن هذه التقارير تعتمد على قراءة موضوعية لمجموعة من العوامل من أبرزها تحسّن الاستقرار المالي واتباع سياسة نقدية متوازنة تحقق النمو دون أن تؤدي إلى ارتفاعات كبيرة في مستويات التضخم إذ تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض التضخم إلى 2.3 في المئة خلال العام الماضي مقارنة بنحو 2.9 في المئة في عام 2024.

وأشار التركيت إلى أن التصنيفات الائتمانية الدولية للكويت واصلت التحسن والاستقرار خلال العام الماضي بما يعكس متانة الأوضاع المالية وقوة المركز الخارجي للدولة مشيراً إلى قيام وكالة (ستاندرد آند بورز) برفع التصنيف السيادي للكويت في نوفمبر الماضي إلى (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة استناداً إلى التقدم المحقق في الإصلاحات المالية وإقرار تشريعات داعمة للاستدامة المالية في مقدمتها قانون التمويل والسيولة إلى جانب الجهود المبذولة لتنويع مصادر الإيرادات غير النفطية.

ونذكر التركيت أن هذا التحسن والاستقرار في التصنيفات الائتمانية ينعكس بشكل مباشر على خفض كلفة التمويل السيادي وتمويل الشركات وتعزيز ثقة المستثمرين الدوليين وتحسين جاذبية الكويت للاستثمار الأجنبي المباشر بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام على المدى المتوسط والطويل.

وعلى صعيد التأثير المحلي قال التركيت إن هذه المؤشرات الإيجابية تنعكس بشكل مباشر على تعزيز ثقة المستثمرين وتسهم في تسريع وتيرة المشاريع التنموية وتحسين بيئة الأعمال ودعم القطاع الخاص مشيراً إلى أن التدفقات المباشرة للاستثمار الأجنبي في الكويت ارتفعت بنسبة 8 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 223 مليون دينار كويتي (نحو 725 مليون دولار أمريكي) خلال السنة المالية (2024-2025) ما يعكس جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مختلف القطاعات لا سيما في ظل الإصلاحات الجاذبة للاستثمار.

واعتبر أن أبرز العوامل التي دفعت المؤسسات الدولية إلى تقديم صورة إيجابية عن الاقتصاد الكويتي يتمثل في التقدم المحقق في برامج الإصلاح المالي ووضوح الرؤية الاقتصادية إلى جانب التركيز المتزايد على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

من جانبه أكد أمين سر الجمعية الاقتصادية الكويتية محمد الجوعان لـ (كونا)، أن المؤشرات الإيجابية الصادرة عن المؤسسات الدولية لا تبني على الانطباع بل على نماذج كمية صارمة وتحليل اتجاهات مالية ونقدية وهيكلية وبالتالي فإن إيجابيتها تجاه الكويت تعكس اعترافاً بقدرة الاقتصاد الكويتي على امتصاص الصدمات والحفاظ على الاستقرار في بيئة عالمية شديدة التقلب.

وقال الجوعان إن تأثير هذه المؤشرات يتجاوز البعد الإعلامي ويمتد مباشرة إلى سلوك المستثمرين وكلفة التمويل السيادي إلى جانب

watania
Al-Watania Paper Products Company
الشركة الوطنية للمنتجات الورقية



سنة معاك
من سنين
ومكملين **20**

100%

منتج كويتي
عدد ورق صحيح
ألياف طبيعية

اطلب الآن واحصل على

خصم 15%

استخدم الكود

ramdan2026

order.alwataniapaper.com

الزراعة الذكية: الثورة الخضراء الرابعة وإعادة هندسة الاقتصاد العالمي

بقلم الدكتور المهندس - محمد أحمد عبدالله

باحث استراتيجي أكاديمي في مجال الزراعة الذكية



في خضم التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، تبرز الزراعة الذكية كأحد أهم الركائز الاستراتيجية لإعادة صياغة المنظومة الاقتصادية العالمية. لم يعد القطاع الزراعي ذلك النشاط التقليدي المرتبط بالأرض والمحراث، بل تحول إلى صناعة متطورة تعتمد على التقنيات الرقمية المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، مما يجعله محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي المستدام وضامناً للأمن الغذائي في مواجهة التحديات المناخية والديموغرافية الكبرى.

العالمية الثانية التي أودت بحياة عشرين ألف مواطن هولندي، قررت الدولة تحويل الأزمة إلى فرصة للتحول الجذري. تحت قيادة وزير الزراعة سيكو ليندرت مانشولت، الذي أصبح لاحقاً مهندس السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة، أطلقت هولندا برنامجاً وطنياً شاملاً للإصلاح الزراعي ركز على ثلاثة محاور: الاستثمار الضخم في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبناء منظومة تعليمية متخصصة في العلوم الزراعية، وتطوير البنية التحتية اللوجستية.

النتائج كانت مذهلة بكل المقاييس. هولندا، بمساحة لا تتجاوز 41,543 كيلومتراً مربعاً، أي ما يعادل 0.03% من مساحة اليابسة العالمية، أصبحت ثاني أكبر مصدر للمنتجات الزراعية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تفوقها مساحة بـ 237 مرة. صادرات هولندا الزراعية بلغت 140 مليار دولار أمريكي في عام 2024، بزيادة قدرها 4.8% عن العام السابق، وتمثل هذه الصادرات 13.3% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 1,050 مليار دولار.

السفر الحقيقي وراء هذا النجاح يكمن في منظومة البيوت الزجاجية الذكية التي تمتد على مساحات شاسعة في المناطق الزراعية الهولندية. هذه البيوت ليست مجرد هياكل زجاجية تقليدية، بل هي مختبرات زراعية متطورة مجهزة بأنظمة تحكم مناخي دقيقة، وأنظمة ري هيدروليكية، وإضاءة LED قابلة للتعديل وفقاً لاحتياجات النباتات، وأنظمة تدوير ثاني أكسيد الكربون لتعزيز عملية التمثيل الضوئي. كفاءة استخدام الموارد في هذه البيوت مذهلة: إنتاج كيلوغرام واحد من الطماطم يتطلب 16 لتراً فقط من الماء، مقارنة بمتوسط عالمي يتراوح بين 60 و100 لتر في الزراعة التقليدية.

الابتكار الهولندي لم يقتصر على التقنيات الزراعية، بل امتد ليشمل نماذج الأعمال والتسويق. الشركات الزراعية الهولندية تعتمد على استراتيجيات تسويقية متقدمة تربط المزارع مباشرة بالأسواق الأوروبية عبر شبكات لوجستية فائقة الكفاءة، مما يضمن وصول المنتجات طازجة وبجودة عالية. هذا التكامل الرأسي

الغذائية دون الحاجة للتربة، بينما تعتمد الثانية على تعليق جذور النباتات في الهواء ورشها بمحلول مغذٍ على فترات منتظمة. هذه الأنظمة تحقق توفيراً في استهلاك المياه يصل إلى 90% مقارنة بالزراعة التقليدية، وتسمح بالإنتاج الزراعي في البيئات الحضرية والمناطق ذات الظروف المناخية القاسية، مما يفتح آفاقاً جديدة للأمن الغذائي الحضري والزراعة في المناطق الصحراوية.

الأثر الاقتصادي والتنموي للزراعة الذكية

يتجاوز الأثر الاقتصادي للزراعة الذكية مجرد زيادة الإنتاجية الزراعية، ليشمل إعادة هيكلة شاملة للقطاع الزراعي وتحويله إلى صناعة عالية القيمة المضافة. التحليلات الاقتصادية تشير إلى أن الاستثمار في تقنيات الزراعة الذكية يحقق عائداً على الاستثمار يتراوح بين 200% و300% خلال فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات، وهو معدل عائد استثنائي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. هذا العائد المرتفع يعود إلى عدة عوامل متداخلة، أبرزها تقليل الفاقد في المحاصيل، وتحسين جودة المنتجات، وخفض تكاليف التشغيل، وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

على المستوى الكلي، تساهم الزراعة الذكية في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، خاصة في الدول النقطية التي تسعى لتحقيق التنوع الاقتصادي. القطاع الزراعي الذكي يخلق سلاسل قيمة متكاملة تشمل البحث والتطوير، وتصنيع التقنيات الزراعية، والخدمات الاستشارية، والتسويق الرقمي، واللوجستيات، مما يولد فرص عمل نوعية عالية المهارة ويساهم في بناء اقتصاد المعرفة. الدراسات الاستراتيجية تشير إلى أن كل وظيفة مباشرة في قطاع الزراعة الذكية تخلق ما بين ثلاث إلى خمس وظائف غير مباشرة في القطاعات المرتبطة.

التجربة الهولندية: نموذج عالمي في الكفاءة والابتكار

تمثل التجربة الهولندية في الزراعة الذكية نموذجاً استثنائياً يستحق الدراسة المعمقة والاقتراب الاستراتيجي. بعد مأساة «شتاء الجوع» في الحرب

تُعرف الزراعة الذكية مناخياً بأنها نهج متكامل لإدارة المناظر الطبيعية الزراعية، بما في ذلك الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك، يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: زيادة الإنتاجية والدخل الزراعي بشكل مستدام، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة. هذا النهج الثلاثي يمثل نقلة نوعية في الفكر الزراعي، حيث يربط بين الكفاءة الإنتاجية والاستدامة البيئية والجدوى الاقتصادية في منظومة واحدة متكاملة.

الأسس التقنية والعلمية للزراعة الذكية

تقوم الزراعة الذكية على مجموعة من التقنيات المتقدمة التي تتكامل فيما بينها لتشكيل منظومة زراعية عالية الكفاءة. في مقدمة هذه التقنيات تأتي الزراعة الدقيقة، التي تعتمد على أنظمة تحديد المواقع العالمية ونظم المعلومات الجغرافية لتحليل التباين المكاني في خصائص التربة والمحاصيل، مما يسمح بتطبيق المدخلات الزراعية بدقة متناهية وفقاً لاحتياجات كل جزء من الحقل. هذا النهج يحقق زيادة في الإنتاجية تصل إلى 20% مع تقليل استهلاك المياه والأسمدة بنسبة تتراوح بين 25% و30%.

تمثل أنظمة الاستشعار الذكية العمود الفقري للزراعة الحديثة، حيث تقوم بمراقبة مستمرة لمعايير حيوية مثل رطوبة التربة، ودرجة الحرارة، ومستوى الأس الهيدروجيني، والموصلية الكهربائية، ونسبة العناصر الغذائية. هذه البيانات يتم تحليلها في الوقت الفعلي باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، مما يتيح اتخاذ قرارات دقيقة وسريعة بشأن الري والتسميد ومكافحة الآفات. الدراسات الميدانية أثبتت أن أنظمة الري الذكية القائمة على الاستشعار يمكنها تحقيق كفاءة استخدام المياه بنسبة تتراوح بين 40% و60%، وهو إنجاز حاسم في ظل الندرة المائية المتزايدة عالمياً.

تشكل الزراعة المائية والزراعة الهوائية بدائل تكنولوجية ثورية للزراعة التقليدية، حيث تعتمد الأولى على زراعة النباتات في محاليل مائية غنية بالعناصر



القيمة المتكاملة، وتطوير استراتيجيات التسويق المتقدمة. نموذج «الزراعة كخدمة» الذي تتبناه شركات رائدة عالمياً يوفر حلولاً شاملة للمزارعين تشمل توفير التقنيات، والاستشارات الفنية، والتمويل، والتسويق، مما يقلل من المخاطر ويعزز فرص النجاح.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة الذكية يجب أن تتجاوز العلاقة التقليدية بين «طالب» و«مانح» لتصبح شراكة استراتيجية حقيقية قائمة على تقاسم المخاطر والعوائد. الحكومة يمكنها أن تلعب دوراً تمكينياً من خلال توفير الحوافز الضريبية والتمويلية، وتطوير البنية التحتية الأساسية، وسن التشريعات الداعمة، وتسهيل الوصول إلى الأراضي والموارد. القطاع الخاص من جهته يساهم بالخبرات التقنية، والكفاءة الإدارية، والقدرة على الابتكار والتكيف السريع مع متغيرات السوق.

خاتمة: نحو مستقبل زراعي مستدام ومزدهر

الزراعة الذكية ليست مجرد خيار تقني، بل ضرورة استراتيجية لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين. التجارب العالمية الناجحة في هولندا والإمارات تثبت أن الإرادة السياسية والاستثمار الذكي في التكنولوجيا والبحث العلمي قادران على تحويل أسمى الظروف إلى فرص للنمو والازدهار. الكويت، بما تمتلكه من موارد مالية وبنية تحتية متطورة وموقع استراتيجي، قادرة على أن تصبح نموذجاً إقليمياً رائداً في الزراعة الذكية، وأن تحول صحراءها إلى مصدر للثروة والأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

الطريق نحو هذا المستقبل يتطلب رؤية استراتيجية واضحة، والتزاماً مؤسسياً طويل الأمد، وتعاوناً وثيقاً بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي. الاستثمار في الزراعة الذكية هو استثمار في المستقبل، في الأمن الغذائي، في التنمية المستدامة، وفي بناء اقتصاد متنوع ومرن قادر على مواجهة تحديات المستقبل. الفرصة متاحة، والإمكانات موجودة، والوقت مناسب لاتخاذ القرار الاستراتيجي الذي سيغير مسار التنمية الزراعية في الكويت والمنطقة.

تحدياتها الجغرافية والمناخية إلى ميزة استراتيجية من خلال تبني نموذج متقدم للزراعة الذكية. الكويت تمتلك مقومات أساسية تؤهلها لتحقيق نقلة نوعية في القطاع الزراعي، أبرزها المساحات الصحراوية الشاسعة القابلة للاستثمار، والبنية التحتية المتطورة لتحلية مياه البحر، والموارد المالية الكافية للاستثمار في التقنيات المتقدمة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يتيح الوصول إلى أسواق إقليمية كبيرة.

تمتلك الكويت ثماني محطات لتحلية مياه البحر موزعة على طول الساحل، بطاقة إنتاجية إجمالية تبلغ 3.11 مليون متر مكعب يومياً، وهي بنية تحتية استراتيجية يمكن الاستفادة منها في دعم مشاريع زراعية ضخمة. معهد الكويت للأبحاث العلمية يعمل حالياً على تطوير تقنيات مبتكرة لأنظمة تحلية المياه الصفرة التي تقلل من الهدر وتحسن الكفاءة، كما يبحث في استخدام وحدات التحلية الصغيرة العاملة بالطاقة الشمسية لدعم المشاريع الزراعية في المناطق النائية.

استثمار الأراضي الصحراوية الكويتية في الزراعة الذكية سيحقق فوائد متعددة الأبعاد. على المستوى الاقتصادي، سيساهم في تنوع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، وخلق قطاع اقتصادي جديد عالي القيمة المضافة، وتوفير آلاف الوظائف النوعية للشباب الكويتي في مجالات الهندسة الزراعية، وتكنولوجيا المعلومات، والإدارة اللوجستية. على المستوى البيئي، ستساهم المساحات الخضراء في تلطيف المناخ المحلي وخفض درجات الحرارة، وتحسين جودة الهواء من خلال امتصاص ثاني أكسيد الكربون، وزيادة التنوع البيولوجي. على مستوى الأمن الغذائي، سيقبل المشروع من الاعتماد على الاستيراد ويعزز الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية الأساسية.

دور الشركات الزراعية في قيادة التحول

لا يمكن تحقيق هذه الرؤية الطموحة دون مشاركة فعالة وحيوية من القطاع الخاص. الشركات الزراعية المتخصصة تلعب دوراً محورياً في نقل التكنولوجيا وتوطينها، وتدريب الكوادر الوطنية، وبناء سلاسل

بين الإنتاج والتسويق يعظم القيمة المضافة ويعزز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

التجربة الإماراتية: تحويل الصحراء إلى واحة إنتاجية

في بيئة صحراوية قاسية حيث تتجاوز درجات الحرارة 50 درجة مئوية في فصل الصيف، وتكاد تنعدم الأمطار، نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في بناء نموذج رائد للزراعة الذكية يثبت أن الإرادة السياسية والاستثمار الاستراتيجي قادران على تجاوز أسمى الظروف الطبيعية. التجربة الإماراتية تقدم دروساً قيمة للدول ذات الظروف المناخية المشابهة، خاصة دول الخليج العربي، في كيفية تحقيق الأمن الغذائي من خلال التكنولوجيا والابتكار.

شركة «بيور هارفست للمزارع الذكية» تمثل نموذجاً متقدماً لهذا التوجه، حيث تمتد بيوتها الزجاجية على مساحة تزيد عن 22 هكتاراً، وتنتج سنوياً أكثر من 12 مليون كيلوغرام من الخضروات عالية الجودة، بما في ذلك الطماطم والفراولة والخضروات الورقية. التقنيات المستخدمة في هذه المزارع تشمل أنظمة تحكم مناخي متطورة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لضبط درجة الحرارة والرطوبة والإضاءة بدقة متناهية، وأنظمة ري هيدروponية مغلقة تعيد تدوير المياه بكفاءة تصل إلى 95%، وأنظمة مكافحة بيولوجية للأفات تقلل الحاجة للمبيدات الكيميائية إلى الحد الأدنى.

نجاح التجربة الإماراتية لم يكن وليد الصدفة، بل نتيجة لاستراتيجية وطنية شاملة تضمنت إنشاء بيئة حاضنة للابتكار مثل منصة «Hub71» التي توفر الدعم المالي والتقني للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية، وتطوير البنية التحتية اللازمة من محطات تحلية المياه وشبكات الطاقة المتجددة، وبناء شراكات استراتيجية مع الجامعات ومراكز البحث العالمية. الشركة حصلت على تمويلات تقارب 400 مليون دولار، مما يعكس ثقة المستثمرين في جدوى هذا النموذج وإمكانية توسعه إقليمياً ودولياً.

الكويت: الإمكانيات الهائلة والفرصة الاستراتيجية تقف دولة الكويت اليوم أمام فرصة تاريخية لتحويل



الجمعة اطيب
ببهارات قيشاوي
رمضان كريم
اطلب الان واحصل على خصم 10%

من عام
1962
مستمرين
معكم

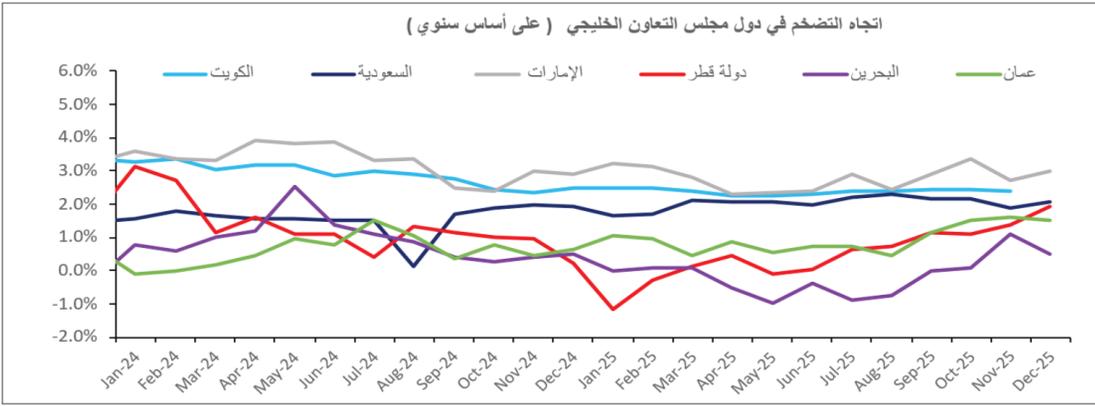
استخدم الكود

RAMADAN2026



www.kishawimills.com

استقرار التضخم في الدول الخليجية عند مستويات منخفضة خلال العام 2025



المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست وصندوق النقد الدولي

في السعودية ارتفاعاً بنسبة 2.1 في المائة خلال العام 2025.

أسعار المواد الغذائية العالمية

شهدت أسعار الغذاء العالمية نمواً بوتيرة معتدلة بصفة عامة خلال العام 2025. إذ ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بنسبة 2.3 في المائة على أساس سنوي خلال العام، إلا أنه ظل أدنى بنسبة 22.4 في المائة مقارنة بمستويات الذروة المسجلة في مارس 2022. وبصفة عامة، بلغ متوسط المؤشر 127.2 نقطة خلال العام 2025، أي أعلى بنسبة 4.3 في المائة مقارنة بالمتوسط المسجل في العام 2024. ويعزى ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً إلى زيادة مؤشر أسعار اللحوم خلال العام بنسبة سنوية بلغت 5.1 في المائة في المتوسط، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تشدد الإمدادات العالمية. وارتفعت أسعار اللحوم، ولا سيما لحوم الأبقار، نتيجة حالة عدم اليقين التي سادت الأسواق المرتبطة بالمخاوف من تفشي أمراض الحيوانات والتوترات الجيوسياسية. كما شهدت أسعار اللحوم البقرية والضأن على مستوى العالم ارتفاعاً حاداً خلال العام 2025، بدعم من قوة الطلب على الواردات وقلة توافر الصادرات خلال العام.

وبلغت قراءة مؤشر أسعار الزيوت النباتية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة 161.6 نقطة في المتوسط، بنمو سنوي بلغت نسبته 17.1 في المائة خلال العام 2025، ليصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في ثلاثة أعوام في ظل شح الإمدادات العالمية. ويعزى الأداء القوي للمؤشر خلال العام جزئياً إلى ارتفاع أسعار زيت النخيل عالمياً، بدعم من التوقعات التي أشارت إلى تباطؤ الإنتاج الموسمي في جنوب شرق آسيا، وهو ما فاق أثر زيادة الإنتاج والمخزونات في ماليزيا التي جاءت أعلى من المتوقع. وفي المقابل، سجل مؤشر أسعار السكر تراجعاً سنوياً بنسبة 17 في المائة خلال العام 2025، ليلعب في المتوسط 104.3 نقطة، مسجلاً أدنى مستوى سنوي له خلال خمسة أعوام، متأثراً بوفرة الإمدادات المتاحة للتصدير في الأسواق العالمية.

تخفيضات أسعار الفائدة في الدول الخليجية والتضخم

من المتوقع أن يواصل التباطؤ الذي شهده التضخم العالمي في العام 2025 مساره الهبوطي خلال عامي 2026 و2027، وفقاً لصندوق النقد الدولي. وأدى هذا التراجع الذي شهدته الضغوط التضخمية خلال العام 2025 إلى قيام صناع السياسات النقدية في البنوك المركزية إلى خفض أسعار الفائدة خلال العام.

إذ قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بخفض سعر الفائدة على القروض ثلاث مرات في العام 2025، وجاءت جميع التخفيضات خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من العام، مدفوعة بالدرجة الأولى بالمخاوف المتعلقة بسوق العمل الأميركي أكثر من ارتباطها بمخاطر التضخم الناجم عن الرسوم الجمركية. وعلى النقيض من ذلك، قام البنك المركزي الأوروبي قام البنك المركزي الأوروبي بسلسلة من أربع تخفيضات في أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس

أوضح تقرير شركة كامكو إنفست عن معدلات التضخم في الخليج : لقد حافظت معدلات التضخم في الدول الخليجية على استقرارها وظلت محصورة ضمن نطاق محكم طوال العام 2025، مواصلة بذلك نمط راسخ من الاستقرار الذي تميزت به اقتصادات هذه الدول خلال السنوات الأخيرة. وعلى نطاق أوسع، تراجعت معدلات التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام 2025، وذلك على الرغم من استمرارها عند مستويات أعلى مقارنة بالدول الخليجية. وعلى صعيد الدول المستوردة للنفط ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تراجع معدل التضخم في العام 2025 نتيجة لتراجع أسعار الغذاء، الأمر الذي ساهم في تيسير السياسات النقدية التي كانت قد طبقت في الأصل للحد من الضغوط التضخمية. ووفقاً للبنك الدولي، من المتوقع أن تتسم معدلات التضخم الكلي في المنطقة بالاستقرار بصفة عامة خلال عامي 2026-2027، مع ترجيح أن يقابل ارتفاع التضخم في الدول المصدرة للنفط من خارج مجلس التعاون الخليجي انخفاض معدلات التضخم لدى الدول المستوردة للنفط في المنطقة. ومن المنتظر أن يفضي هذا الانحسار المتوقع للضغوط التضخمية إلى مزيد من التيسير في السياسات النقدية، بما يعزز وتيرة النمو الاقتصادي في مختلف أنحاء المنطقة. وعلى مستوى الدول الخليجية الست، سجلت دبي ارتفاعاً بنسبة 3.0 في المائة في متوسط معدل التضخم السنوي خلال العام 2025، والذي جاء أعلى قليلاً مقارنة بالمتوسط البالغ 2.9 في المائة في العام 2024.

أما فيما يتعلق بأداء التضخم العالمي، بلغ متوسط التضخم على مستوى العالم نحو 4.1 في المائة في العام 2025، ومن المتوقع أن يتراجع إلى 3.8 في المائة في العام 2026 ثم إلى 3.4 في المائة في العام 2027، وذلك وفقاً لأحدث تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان آفاق الاقتصاد العالمي. وفي تقريره الأخير، أشار الصندوق إلى أن التضخم العالمي ظل إلى حد كبير مستقرًا على مدار العام 2025، وذلك على الرغم من تسجيل التضخم الاساسي لارتفاع هامشي.

وسجل التضخم في الولايات المتحدة نمواً بوتيرة معتدلة خلال العام 2025، إذ بلغ 2.7 في المائة على أساس سنوي، لينتهي العام متجاوزاً المستوى المستهدف الذي حدده مجلس الاحتياطي الفيدرالي والبالغ 2 في المائة. وقد ساهم تصاعد الضغوط السعيرية على عدد من البنود ذات الثقل الوزني الكبير ضمن سلة مؤشر التضخم، مثل المواد الغذائية والملابس ومرافق الغاز، في دفع المعدل العام للارتفاع خلال العام.

وفي المقابل، سجل مؤشر أسعار المستهلكين الأميركي زيادة محدودة على أساس سنوي بلغت 0.3 في المائة في ديسمبر 2025. كما أدت الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على الواردات إلى الإبقاء على مستويات التضخم عند مستويات مرتفعة نسبياً خلال العام. ووفقاً لمختبر الميزانية في جامعة ييل، بلغ متوسط الرسوم الجمركية الفعلية على الواردات الأميركية أعلى مستوياته منذ ثلاثينيات القرن الماضي، مرتفعاً من 2 في المائة إلى 18 في المائة في العام 2025. وعلى صعيد المقارنة، بلغ متوسط معدل التضخم السنوي في منطقة الاتحاد الأوروبي 1.9 في المائة في ديسمبر 2025، متراجعاً من 2.7 في المائة في ديسمبر 2024. وساهمت مجموعة الخدمات بأعلى نسبة في معدل التضخم السنوي لمنطقة اليورو في ديسمبر 2025، إذ ارتفعت بنسبة 1.5 في المائة، تلتها مجموعة الأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ، التي سجلت زيادة قدرها 0.5 في المائة خلال نفس الفترة.

وفي المقابل، سجلت معدلات التضخم في بقية الدول الخليجية بصفة عامة معدلات نمو أقل مقارنة بدبي. إذ بلغ متوسط التضخم السنوي في الكويت نحو 2.4 في المائة في نوفمبر 2025، بينما سجل متوسط معدل التضخم السنوي

خلال النصف الأول من العام 2025، حيث خفض سعر فائدة تسهيلات الإيداع من 3.0 في المائة إلى 2.0 في المائة. وفي النصف الثاني من العام، أبقى البنك المركزي الأوروبي على هذا السعر عند 2.0 في المائة خلال أربعة اجتماعات متتالية بدأت في يونيو 2025. وقد عكست تخفيضات أسعار الفائدة التي أجراها البنك المركزي الأوروبي في النصف الأول من العام الاستقرار التدريجي للتضخم في منطقة اليورو، والذي بلغ متوسطه 1.9 في المائة في ديسمبر 2025.

وواصلت البنوك المركزية في الدول الخليجية موازنة تعديلات أسعار الفائدة مع تحركات مجلس الاحتياطي الفيدرالي طوال العام، نظراً لارتباط معظم عملات دول المجلس بالدولار الأميركي، باستثناء الكويت التي تربط عملتها بسلة عملات تتضمن الدولار الأمريكي. وعقب أحدث تعديل ادخله الاحتياطي الفيدرالي على سياساته النقدية في ديسمبر 2025 بخفضه لسعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، سارعت البنوك المركزية الخليجية إلى مواكبة هذه الخطوة. إذ خفض مصرف الإمارات المركزي سعر الأساس على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 3.65 في المائة. وبالمثل، خفض البنك المركزي السعودي (ساما) سعر إعادة الشراء بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.25 في المائة، في حين خفض مصرف قطر المركزي سعر إعادة الشراء إلى 4.10 في المائة. كما خفض مصرف البحرين المركزي سعر الإيداع لليلة واحدة بمقدار 25 نقطة أساس ليلعب 4.25 في المائة في ديسمبر 2025، وخفض البنك المركزي العماني سعر إعادة الشراء بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.25 في المائة خلال الفترة ذاتها. وشملت هذه الإجراءات أيضاً الكويت، التي خفضت معدل الخصم إلى 3.5 في المائة بتنفيذ خفض قدره 25 نقطة أساس في ديسمبر 2025.

الكويت

كشفت أحدث قراءة لمؤشر أسعار المستهلكين في الكويت عن شهر نوفمبر 2025 تسجيل ارتفاعاً سنوياً بنسبة 2.4 في المائة، وهو مستوى يتطابق مع متوسط النمو البالغ 2.4 في المائة المسجل خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في نوفمبر 2025، وذلك وفقاً للبيانات الحكومية الرسمية. وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة مؤشر الأغذية والمشروبات بنسبة 5.7 في المائة، وتبعه كل من مؤشري الخدمات والخدمات المتنوعة الذي سجل ارتفاعاً سنوياً بنسبة 6.5 في المائة. وفي المقابل، ظل المؤشر الفرعي لخدمات السكن، والذي يتميز بأعلى ثقل وزني ضمن سلة مؤشر الأسعار في الكويت، مستقرًا خلال الشهر، وسجل نمواً محدوداً قدره 0.9 في المائة على أساس سنوي ليلعب 123.9 نقطة بنهاية نوفمبر 2025. ويعزى ارتفاع أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بصفة رئيسية إلى زيادة تكاليف اللحوم والدواجن، إضافة إلى منتجات الحليب والأجبان والبيض. وبالمثل، استند ارتفاع مؤشر الملابس والأحذية إلى الزيادة العامة لأسعار هذه الفئات خلال الفترة.

من المتوقع أن يواصل التباطؤ الذي شهده التضخم العالمي في العام 2025 مساره الهبوطي خلال عامي 2026 و2027

التوقعات		فعلية		مؤشر أسعار المستهلك	
2027	2026	2025	2024	2023	النسبة المئوية على أساس سنوي
%1.3	%0.8	%0.3	%0.9	%0.1	البحرين
%2.1	%2.2	%2.2	%2.9	%3.6	الكويت
%2.0	%1.5	%0.9	%0.6	%1.0	عمان
%2.3	%2.6	%0.1	%1.2	%3.1	قطر
%2.0	%2.0	%2.1	%1.7	%2.3	السعودية
%2.0	%2.0	%1.6	%1.7	%1.6	الإمارات

المصدر: صندوق النقد الدولي وبحوث كامكو إنفست

من وتيرة نمو التضخم التي كان من الممكن أن تكون أقل لهذا الشهر. وشهدت مجموعة الغذاء والمشروبات، إحدى المجموعات ذات الوزن الأكبر في مؤشر أسعار المستهلك القطري، ارتفاعاً بنسبة 0.6 في المائة على أساس سنوي خلال ديسمبر 2025. في المقابل، ارتفع مؤشر الإسكان والمياه والكهرباء والغاز، وهو مؤشر فرعي آخر ذو وزن كبير، بنسبة 1.5 في المائة على أساس سنوي خلال الشهر نفسه.

كما ساند الارتفاع المعتدل في التضخم السنوي زيادة مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 3.3 في المائة خلال ديسمبر 2025. وعلى العكس من ذلك، سجلت ثلاث من المجموعات الفرعية الـ11 انخفاضات، مما خفف جزئياً من الزيادة الإجمالية في مؤشر أسعار المستهلك. وانخفض مؤشر الصحة بنسبة 0.7 في المائة، بينما انخفض مؤشر النقل بنسبة 0.4 في المائة خلال الفترة نفسها.

البحرين

ظل معدل التضخم في البحرين شبه مستقرًا، وسجل ارتفاعاً سنوياً محدوداً بنسبة 0.5 في المائة في ديسمبر 2025، فيما أنهى مؤشر أسعار المستهلكين العام الشهر عند مستوى 101.6 نقطة. وعلى أساس شهري، تراجع المؤشر بنسبة 0.7 في المائة خلال الشهر. وسجلت البحرين أدنى معدل تضخم على مستوى الدول الخليجية التي نشرت بياناتها لشهر ديسمبر 2025. ويعزى هذا الاستقرار النسبي للتضخم السنوي إلى تراجع الأسعار في سبع مجموعات من أصل إحدى عشرة مجموعة فرعية ضمن المؤشر العام. إذ شهد مؤشر السكن والمياه والكهرباء أكبر انخفاض بنسبة 5.5 في المائة، تلاه مؤشر الأثاث والتجهيزات المنزلية والصيانة الاعتيادية للمنازل، إضافة إلى مؤشر الاتصالات، اللذان سجلا انخفاضين سنويين بنسبة 1.9 في المائة و1.8 في المائة، على التوالي في ديسمبر 2025. وفي المقابل، انخفض مؤشر الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 1.2 في المائة على أساس سنوي، فيما سجل مؤشر التعليم نمواً أعلى نسبياً بلغت نسبته 2.8 في المائة خلال الفترة ذاتها.

عمان

سجل مؤشر أسعار المستهلكين في عمان ارتفاعاً سنوياً بنسبة 1.5 في المائة في ديسمبر 2025، مقارنة بنمو بلغت نسبته 0.7 في المائة في ديسمبر 2024. وعلى الرغم من ذلك، اتخذ معدل التضخم في السلطنة اتجاهاً هبوطياً على مدار العام. وقد جاء الارتفاع المحدود مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع مؤشر الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 1.1 في المائة على أساس سنوي، وهو ثاني أكبر المكونات من حيث النقل الوزني ضمن المؤشر. ووفقاً للحكومة العمانية، فإن اعتدال معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة يعود إلى تطبيق سياسات استباقية استهدفت ضبط الضغوط التضخمية. وشملت هذه الإجراءات، التي طبقت للحد من آثار التضخم الناتج عن جائحة كوفيد-19، تقديم دعم موجه للسلع والخدمات الأساسية، الأمر الذي ساهم في الحد من انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية على الأسواق المحلية، ودعم حماية مسار النمو الاقتصادي الوطني في السلطنة.

وسجل تضخم مجموعة الأثاث والمعدات وصيانة المنازل، ثالث أكبر المكونات من حيث النقل الوزني، ارتفاعاً سنوياً بنسبة 2.1 في المائة في نوفمبر 2025. وفي المقابل، ظلت الأسعار ضمن مجموعة التعليم بالكويت مستقرة إلى حد كبير، مسجلة زيادة هامشية لا تتجاوز 0.6 في المائة على أساس سنوي خلال الشهر ذاته.

وبالمقارنة، ارتفعت أسعار مؤشر النقل، الذي يحمل ثقل وزني نسبته 7.5 في المائة، بنسبة 0.4 في المائة على أساس سنوي، ويعزى ذلك إلى استقرار أسعار شراء السيارات وتشغيل معدات النقل الشخصي خلال نوفمبر 2025. وعلى صعيد الأداء الشهري، سجل مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت نمواً محدوداً بنسبة 0.1 في المائة على أساس شهري في نوفمبر 2025، بما يعكس الاستقرار العام للأسعار عبر المجموعات الرئيسية للمؤشر. وارتفعت أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 0.2 في المائة على أساس شهري، في حين ظلت أسعار مجموعة خدمات السكن، أكبر المكونات من حيث النقل الوزني، دون تغيير عند 0.0 في المائة في نوفمبر 2025 مقارنةً بأكتوبر 2025.

السعودية

ظل نمو التضخم الإجمالي في السعودية مستقرًا وتحت السيطرة خلال العام 2025، إذ بلغ في المتوسط مستوى أعلى قليلاً من حاجز 2 في المائة. وسجل متوسط مؤشر أسعار المستهلكين السنوي ارتفاعاً بنسبة 2.0 في المائة للعام بأكمله، بينما سجل المؤشر في ديسمبر 2025 نمواً سنوياً قدره 2.1 في المائة مقارنةً بديسمبر 2024. وجاء ارتفاع المؤشر بوتيرة معتدلة مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة أسعار مجموعتين رئيسيتين. إذ ارتفعت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، التي تمثل أعلى ثقل وزني في المؤشر، بنسبة 6.1 في المائة خلال العام 2025. وبالتزامن مع ذلك، سجلت مجموعة الأغذية والمشروبات، وهي أيضاً من المكونات المؤثرة، ارتفاعاً سنوياً بنسبة 1.1 في المائة، بما يعكس أثرها الملموس في تشكيل الاتجاه العام للتضخم في المملكة.

من جهة أخرى، سجلت مجموعة السلع والخدمات الشخصية ارتفاعاً سنوياً بنسبة 5.1 في المائة خلال العام 2025، مدفوعة إلى حد كبير بأسعار المقتنيات الشخصية الأخرى والتي ارتفعت بنسبة 18.6 في المائة. وفي المقابل، شهدت أسعار مجموعة التعليم تحسناً هامشياً، إذ ارتفعت بنسبة 0.3 في المائة خلال العام. كما ارتفع متوسط الأسعار السنوي لمجموعة المطاعم وخدمات الإقامة بنسبة 1.8 في المائة، بدعم رئيسي من زيادة أسعار خدمات الإقامة بنسبة 2.4 في المائة. وبصفة عامة، سجلت ثلاث مجموعات من أصل ثلاث عشرة مجموعة رئيسية ضمن مؤشر أسعار المستهلكين تراجعاً سنوياً في الأسعار خلال العام 2025، بينما شهدت المجموعات العشر الأخرى زيادات خلال هذه الفترة. إذ انخفضت أسعار مجموعة الأثاث والتجهيزات المنزلية هامشياً بنسبة 0.8 في المائة على أساس سنوي، نتيجة تراجع أسعار السجاد وأغطية الأرضيات والأثاث بنسبة 3.5 في المائة. وبالمثل، تراجعت أسعار مجموعة المعلومات والاتصالات بنسبة 0.7 في المائة على أساس سنوي، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى انخفاض أسعار خدمات معدات المعلومات والاتصالات بنسبة 6.8 في المائة. وفي ذات الوقت، سجلت مجموعة الصحة تراجعاً في الأسعار بنسبة 0.2 في المائة خلال العام 2025، متأثرة بانخفاض أسعار خدمات العلاج وإعادة التأهيل للمرضى المقيمين بنسبة 2.2 في المائة.

الإمارات

سجل مؤشر أسعار المستهلكين في دبي ارتفاعاً بوتيرة معتدلة بنسبة 3.0 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر 2025، وهو مستوى يزيد هامشياً على المتوسط الشهري البالغ 2.9 في المائة المسجل في ديسمبر 2024. وبصفة عامة، بلغ متوسط نمو المؤشر على أساس سنوي 2.8 في المائة خلال العام 2025 مقابل 3.3 في المائة في العام 2024. وجاء نمو المؤشر مدفوعاً بصفة رئيسية بمجموعة

قطر

شهد معدل التضخم في قطر زيادة بنسبة 2.0 في المائة على أساس سنوي خلال ديسمبر 2025، مسجلاً ثاني أقل متوسط نمو سنوي لمعدل التضخم بين الدول الخليجية. وجاء هذا النمو المعتدل في معدل التضخم بعد فترة سجلت خلالها ثمانية من أصل أحد عشر مؤشراً فرعياً ضمن مؤشر أسعار المستهلك زيادات خلال ديسمبر 2025، مما رفع

لصالح مجموعة موانئ أبوظبي وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية

بنك الكويت الوطني - مصر يمول مشروع محطة سفاجا بقيمة 115 مليون دولار أمريكي



واسع النطاق،

كما أشار إلى ان قيمة مشروع «موانئ نواتوم - محطة سفاجا» تبلغ نحو 200 مليون دولار، وتقع المحطة على ساحل البحر الأحمر في جمهورية مصر العربية، وهي أول محطة بحرية دولية في منطقة صعيد مصر بما يمنحه بعداً تنموياً إضافياً على المستويين الاقتصادي والجغرافي.

التمويل المستدام

فيما صرح أحمد الشال - رئيس قطاع تمويل الشركات والقروض المشتركة في بنك الكويت الوطني - مصر، بأن مشاركة البنك في هذا التمويل تؤكد ثقته في الجدوى الاقتصادية للمشروع، إلى جانب التزامه بدعم المشروعات التي تراعي الأبعاد البيئية والاستدامة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات المصرفية العالمية.

وأوضح أن البنك يتبنى استراتيجية واضحة تقوم على تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة، والتي أثبتت التجارب الدولية أنها تمثل أحد أهم محركات النمو الاقتصادي طويل الأجل، مشيراً إلى أن هذا التمويل ليس الأول من نوعه، حيث سبق للبنك المشاركة في تمويل عدد من المشروعات القومية الكبرى في مختلف المجالات، مثل توسعة ميناء دمياط والمحطة متعددة الأغراض (تحيا مصر) في ميناء الإسكندرية وميناء أبو قير وحواجز ميناء الماكس، وتطوير ميناء السخنة، هذا فضلاً عن مشروعات بنية تحية أخرى في مجالات الكهرباء والطاقة والطرق وغيرها، كما يوجد العديد من المشروعات الكبرى الأخرى قيد الدراسة والتي يسعى البنك لتمويلها.

وأكد أن القطاع المصرفي يلعب دوراً متزايد الأهمية في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر تأثيراً في التنمية الاقتصادية، وهو الدور الذي تضطلع به كبرى البنوك العالمية من خلال دعم المشروعات الاستراتيجية التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة وتحسين جودة الحياة.

وأوضح أن مشروعات تطوير الموانئ والبنية التحتية اللوجستية يُعد من أبرز دعائم النمو الاقتصادي، لما له من أثر مباشر في تنشيط حركة التجارة الخارجية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وخلق فرص عمل مستدامة، حيث تمثل الموانئ واحدة من أهم هذه المشروعات لما تساهم به في تنشيط ورواج حركة التجارة الخارجية للدولة، فضلاً عن دعم خطط الدولة لتعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لمصر، كواحدة من أهم مناطق الدعم اللوجستي على البحر الأحمر.

وأشار إلى أن التمويلات طويلة الأجل التي يوفرها القطاع المصرفي تمثل عنصراً حاسماً في تحويل الخطط التنموية إلى مشروعات قائمة تحقق أثراً ملموساً على أرض الواقع، وهو النهج الذي تتبناه كبرى البنوك العالمية في دعم الاقتصادات الوطنية.

قوة البنك وخبرته

من جانبه، أكد وليد السيوفي - نائب العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني - مصر، أن نجاح البنك في ترتيب والمشاركة في تمويل بهذا الحجم يعكس قوة المركز المالي للبنك وخبرته في تمويل المشروعات الاستراتيجية الكبرى، إلى جانب قدرته على توفير حلول تمويلية متكاملة تتماشى مع أولويات الدولة وخططها التنموية. وأشار إلى أن هذا المشروع يمثل إضافة نوعية لمحفظته تمويلات البنك، لما له من دور في دعم رؤية مصر 2030 من خلال تعزيز كفاءة البنية التحتية، وتحفيز الاستثمار، وزيادة الإنتاجية، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، بما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

وأضاف أن محطة «سفاجا» تُعد من المشروعات ذات البعد الاستراتيجي، نظراً لدورها في خدمة حركة التجارة عبر البحر الأحمر، وربط الأسواق الإقليمية والدولية، وهو ما يتماشى مع توجهات المؤسسات المصرفية العالمية في دعم مشروعات البنية التحتية ذات الأثر الاقتصادي

انطلاقاً من دوره الريادي في دعم خطط التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر، يواصل بنك الكويت الوطني - مصر تعزيز حضوره كأحد أبرز المؤسسات المصرفية المشاركة في تمويل المشروعات القومية الكبرى، حيث قام البنك بإبرام اتفاقية تمويل بقيمة 115 مليون دولار أمريكي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وذلك لدعم أنشطة تطوير «موانئ نواتوم - محطة سفاجا» في جمهورية مصر العربية.

ويأتي هذا التمويل في إطار دعم المشروعات القومية ذات الأثر الاقتصادي طويل الأجل، والتي تُعد ركيزة أساسية في تعزيز البنية التحتية اللوجستية، ورفع كفاءة الموانئ المصرية، وترسيخ موقع مصر الاستراتيجي كمركز إقليمي للتجارة وسلاسل الإمداد العالمية.

وقد حظي هذا التمويل بدعم من مؤسسة التمويل الدولية وبمشاركة بنك الكويت الوطني - مصر، من خلال قرض مشترك طويل الأجل بمدة استحقاق تصل إلى 15 عاماً، بما يعكس ثقة المؤسسات المالية الدولية والإقليمية في قوة الاقتصاد المصري، وكفاءة المشروعات المنفذة، وقدرتها على تحقيق عوائد اقتصادية وتنموية مستدامة. كما يعكس الثقة في القدرات التشغيلية لمجموعة موانئ أبوظبي، والدور الاستراتيجي الذي تؤديه مصر ضمن منظومة التجارة وسلاسل الإمداد العالمية. وقد حصل التمويل على جميع الموافقات المطلوبة، ومن المتوقع أن يتم الإغلاق المالي خلال الربع الأول من عام 2026.

مستقبل الاقتصاد المصري

وفي هذا السياق، صرّح نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الكويت الوطني - مصر ياسر الطيب، بأن مشاركة البنك في هذا التمويل الضخم تعكس التزامه الاستراتيجي بدوره كشريك تنموي فاعل في دعم الاقتصاد الوطني، مؤكداً أن تمويل المشروعات القومية الكبرى يمثل محوراً رئيسياً في توجهات البنك.

التقرير العقاري لبيت التمويل الكويتي للربع الرابع من -2025 الجزء الثالث

انخفاض نسبة التضخم إلى 2.5% في الربع الثالث من 2025

في منطقة حوالي 7.50% وفي منطقة السالمية إلى 7.33%.

ويبلغ متوسط العائد على العقارات التجارية في محافظة الفروانية 7.70% بنهاية الربع الرابع 2025، ويصل متوسط العائد في بعض مناطقها التجارية كما في المواقع المطلة على الشوارع الرئيسية بالمحافظة إلى 7.60% وفي مواقع من منطقة خيطان إلى ذات النسبة تقريباً، وفي بعض المواقع الداخلية من منطقة الضجيج إلى 7.78% بينما يصل متوسط العائد في منطقة جليب الشيوخ إلى 8.08%.

يصل متوسط العائد على العقار التجاري في محافظة الأحمدية إلى 7.82%، ويصل متوسط العائد على العقارات التجارية في المواقع الداخلية في منطقة الفحيحيل إلى 7.83%، وفي بعض الأماكن الرئيسية من منطقة الفنطاس إلى 7.55% وفي منطقة المنقف يصل متوسط العائد إلى 8.10%. ويبلغ متوسط العائد على العقارات التجارية في محافظة الجهراء إلى 6.94%، ويصل المتوسط في شارع مرزوق المتعب إلى 6.90% بنهاية الربع الرابع 2025.



العائد إلى 6.53% ويسجل في محافظة الجهراء 6.67% بنهاية الربع الرابع 2025. **معدل العائد السنوي على العقارات التجارية:**

تتراوح نسب العوائد بين 5.70% و8.65% وفق بيانات الربع الرابع 2025 في مناطق محافظات الكويت، وقد سجل متوسط عائد العقار التجاري في محافظة العاصمة 6.85% بنهاية الربع الرابع 2025 في حين سجل في محافظة حولي 7.38%، ويصل متوسط العائد في بعض المواقع

ومنها تأجير السرداب وإنشاء وحدات سكنية بمساحات أقل من الحد المسموح، وقد سجل متوسط عوائد العقارات الاستثمارية في محافظة العاصمة 6.48% بنهاية الربع الرابع 2025، وفي محافظة حولي يبلغ متوسط معدل العائد على العقار الاستثماري 6.36%.

ويبلغ متوسط العائد على العقارات الاستثمارية في محافظة الفروانية 6.63%. وفي محافظة الأحمدية 6.82%، وفي محافظة مبارك الكبير يصل متوسط

انخفضت نسبة التضخم السنوي في دولة الكويت وفقاً لآخر بيانات الإدارة المركزية للإحصاء بنهاية الربع الثالث 2025 وفق آخر بيانات متاحة مسجلاً 2.5%، ويلاحظ انخفاض مستوى التضخم السنوي في الكويت خلال الأشهر الأخيرة مقابل 2.8% في نهاية الربع الثالث من عام 2024. في ظل زيادة متفاوتة لمستويات الأسعار، وقد تسارعت زيادة الأسعار في مكون خدمات السكن حين شهدت تضخماً سنوياً بحدود 1% بنهاية الربع الثالث 2025 مقابل مستوى 0.6% في نهاية الربع الثالث من عام 2024.

معدل العائد السنوي على العقارات الاستثمارية

تتمتع العقارات الاستثمارية بعوائد تنافسية مقارنة بالفرص الاستثمارية الأخرى، وتتراوح نسب العوائد من 6.20% إلى 7.10% في الربع الرابع 2025 وفقاً لعوامل التميز في المحافظات المختلفة، مع العلم بأن نسبة العائد من البيع لا يشمل المخالفات المفروضة وفق اللوائح والقوانين المطبقة من بلدية الكويت،

تصميم مواقع إلكترونية

مواقع احترافية

بريد إلكتروني

دعم فني



للعام الخامس على التوالي ضمن برنامجه المميز للمسؤولية الاجتماعية

البنك الأهلي الكويتي رعى فعاليات مهرجان نادي بورشه الكويت للسيارات السنوي



جناح البنك في المهرجان



حضور حاشد وعرض لسيارات بورشه

وبهذه المناسبة، قال رئيس وحدة الاتصالات والعلاقات الخارجية في البنك الأهلي الكويتي صقر آل بن علي «رعايتنا المستمرة لمهرجان نادي بورشه الكويت السنوي تعكس النجاح الذي حققه على مر السنين، وقدرته على جمع الأفراد والعائلات حول اهتمامات مشتركة وتجارب مميزة، وهي تجسيد لالتزامنا الراسخ في البنك الأهلي الكويتي ببرنامجه للمسؤولية الاجتماعية، انطلاقاً من إيماننا بأن دورنا يمتد ليشمل دعم المبادرات التي تعزز الروابط الاجتماعية وتدعم التميز في المجتمع الكويتي». وأضاف «تأتي الشراكة مع نادي بورشه الكويت للسيارات لتسليط الضوء على القيم المشتركة بينه وبين البنك، ونسعى من خلال دعمنا لمثل هذه التجمعات الشبابية والعائلية للمساهمة في خلق بيئة حيوية تدعم الهوايات المتخصصة وتنمي روح العمل الجماعي، كشريك في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة».

وتابع آل بن علي أن البنك الأهلي الكويتي يهدف خلال برنامجه للمسؤولية الاجتماعية، إلى دعم الفعاليات التي تساهم في تعزيز مكانة الكويت كمركز حيوي للأنشطة الترفيهية، لافتاً إلى سعي البنك الدائم لأن يكون شريكاً في صناعة تجارب استثنائية لجميع شرائح المجتمع الكويتي.

وتعكس مشاركة البنك الأهلي الكويتي في رعاية المهرجان التزامه الدائم ببرنامجه للمسؤولية الاجتماعية، والارتقاء بحضوره ومكانته الرائدة في أوساط جميع الفئات داخل دولة الكويت، مما يبرز مكانته كمؤسسة مصرفية مسؤولة في القطاع المصرفي داخل السوق المحلي.



صقر آل بن علي:

• نحرص على دعم المبادرات التي تشهد حضوراً من مختلف الأعمار ضمن التزامنا طويل الأمد بمسؤوليتنا الاجتماعية

أعلن البنك الأهلي الكويتي دعمه لمهرجان نادي بورشه الكويت 2026 للعام الخامس على التوالي، مما يؤكد التزامه بالمسؤولية الاجتماعية والمشاركة في الفعاليات الرياضية والترفيهية في دولة الكويت.

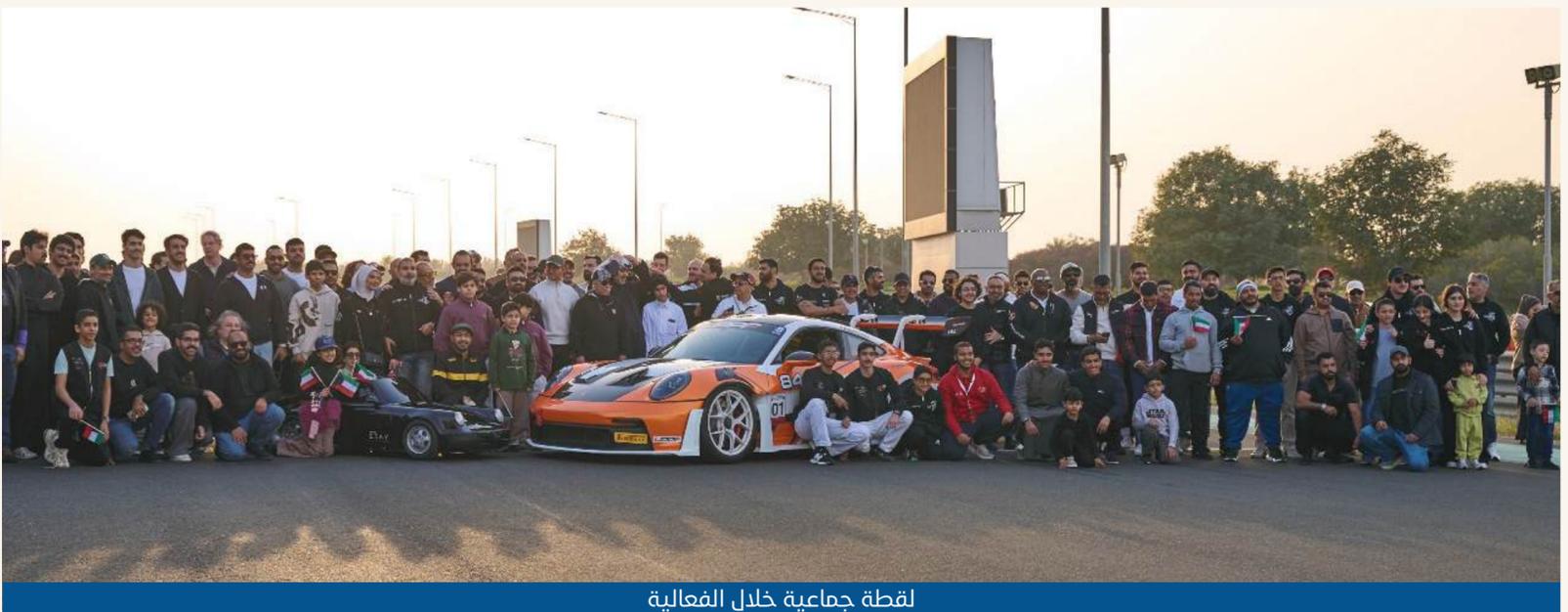
ويعكس استمرار رعاية البنك للمهرجان النجاح المتواصل الذي يحققه على مدار السنوات الأخيرة، والإقبال الجماهيري الكبير عليه، ويظهر مكانته المتنامية كواحدة من أبرز الفعاليات السنوية المرتقبة في الكويت، والتي تجمع بين السيارات والفعاليات العائلية.

ويهدف البنك من خلال هذه الشراكة إلى دعم المبادرات التي تُعزز الروابط المجتمعية، والمساهمة في تطوير منصات اجتماعية وترفيهية نابضة بالحياة في البلاد.

وشهد المهرجان الذي أقيم في مدينة الكويت لرياضة السيارات، حضور أعضاء نادي بورشه الكويت، إلى جانب سائقين لسيارات العلامة من الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، وسط حضور كبير لعشاق علامة بورشه في السوق المحلي من أجل التعرف على طرازات العلامة ومزاياها وتصاميمها المميزة.

واحتفلت هذه الفعالية بمرور 72 عاماً من التعاون بين "بورشه الكويت" وبورشه العالمية، وتضمنت سباقات مثيرة، وعرضاً لسيارات "بورشه" النادرة، وأنشطة للعائلات وعشاق السيارات على حدٍ سواء.

وشهد جناح البنك في الفعالية التي أقيمت على مدار يومين التعريف بالمنتجات والحلول المصرفية المتنوعة التي يقدمها لجميع شرائح العملاء، والمزايا والعروض الحصرية التي يقدمها بالتعاون مع العديد من الشركاء في السوق المحلي.



لقطة جماعية خلال الفعالية

«بوبيان» ينظم برنامج «إدارة التغيير» لموظفي جامعة الكويت بمشاركة 45 متدربا

عبدالله الحسينان: منهجية Lean ركيزة أساسية لتطوير الأداء المؤسسي ورفع كفاءة العمل



المحربي والحسينان والطويل وعدد من قيادات جامعة الكويت يتوسطون المشاركين في البرنامج في لقطة جماعية

من جانبه، أكد مساعد المدير العام لمكتب إدارة التغيير في بنك بوبيان، عبدالله الحسينان، أهمية التعاون القائم بين بنك بوبيان وجامعة الكويت، والذي أثمر عن تقديم ورشة عمل متكاملة حول إدارة التغيير وفق منهجية Lean Management، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها البنك في تطوير إجراءاته الداخلية، وتحسين الأداء، وتحقيق التميز الإجرائي والإداري.

وأضاف تنظيم هذا البرنامج ضمن مبادرات بنك بوبيان الرامية إلى نشر مفاهيم إدارة التغيير، وتعزيز ثقافة التطوير المستمر، ودعم الكفاءات الوطنية، بما يرفع جاهزية الموظفين لمواجهة التحديات المستقبلية.

وأوضح أن هذا التعاون يأتي ضمن استراتيجية أوسع لبناء شراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص، من خلال نقل المعرفة والخبرات إلى موظفي الجامعة، بما يساهم في تطوير أدائهم وتحسين الإجراءات الداخلية، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.



عبدالله الحسينان

ology، حيث تم تدريب المشاركين على أدوات التحسين المستمر الهادفة إلى رفع كفاءة العمل، وتحسين الإجراءات، وتطوير العمليات التشغيلية داخل بيئة العمل المؤسسي، من خلال تطبيقات عملية مكنت المتدربين من تحليل العمليات، وتحديد فرص التحسين، وتقليل الهدر.

نظم بنك بوبيان برنامجاً تدريبياً بعنوان «إدارة التغيير - Change Management Training» لموظفي جامعة الكويت، بمشاركة 45 متدربا من الكوادر الإدارية، وذلك في إطار جهوده المستمرة لدعم التطوير المؤسسي وبناء القدرات المهنية.

وافتح البرنامج الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك بوبيان، عبدالله المحربي، مؤكداً في كلمته أهمية إدارة التغيير في تطوير بيئات العمل المؤسسية، ودور البرامج التدريبية المتخصصة في تمكين الموظفين من تبني أساليب حديثة تساهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة المخرجات.

وشهد البرنامج حضور كل من مدير جامعة الكويت الأستاذة الدكتورة دينا الميلم، ومساعد نائب مدير الجامعة الدكتورة دلال الطويل، إلى جانب عدد من قيادات الجامعة، بما يعكس أهمية التعاون المؤسسي وتبادل الخبرات بين القطاع المصرفي والمؤسسات التعليمية.

وركز البرنامج التدريبي على منهجية Lean Method-

عطورات مقاميس maqames -perfume

55205700



المشاركون حرقوا أكثر من 7 ملايين سعرة حرارية في يوم واحد

بنك الخليج و«سافكس» يحتفلان بنجاح النسخة الحادية عشرة من الماراثون

الصحية. وبشكل عام، تمكن المشاركون في
النسخة الحادية عشرة من حرق أكثر من 7
ملايين سعرة حرارية خلال يوم السباق الذي
أقيم في 29 نوفمبر 2025.

وجاء تنظيم هذا الحدث الكبير بدعم من نحو
500 متطوع، من بينهم عدد كبير من فريق
«سواعد الخليج»، الفريق التطوعي الدائم في
بنك الخليج، الذي يشارك بفاعلية في مختلف
الفعاليات التي ينظمها ويرعاها البنك، تأكيداً
على التزامه بالمسؤولية المجتمعية.

وركزت النسخة الأخيرة على تقديم تجربة
متكاملة تتجاوز مفهوم السباق التقليدي، حيث
تم الحفاظ على حماس المشاركين من خط
البداية وحتى خط النهاية من خلال عروض
ترفيهية نابضة بالحياة، ومحطات تفاعلية
على طول المسار، وأجواء احتفالية جعلت كل
خطوة تجربة مميزة ولا تُنسى.

وعلى صعيد متصل، قسّم الرئيس التنفيذي
لشركة سافكس، أحمد الحزامي، درعاً تكريمياً
إلى بنك الخليج، تقديراً لكونه أكبر جهة
مشاركة من حيث عدد الموظفين المشاركين
في الماراثون، في إنجاز يعكس ثقافة البنك
المؤسسية الداعمة للصحة والرياضة والعمل
الجماعي. وقد تسلمت الدرع رئيسة التسويق
في بنك الخليج، نجلاء العيسى.

ويُذكر أنه للمرة الأولى منذ إطلاق الماراثون،
تم إغلاق باب التسجيل قبل موعد السباق
بعدة أيام نتيجة الإقبال الكبير، ما يعكس
تحولاً إيجابياً ملحوظاً في ثقافة المجتمع
الكويتي نحو ممارسة الرياضة والمشاركة في
الفعاليات الصحية.



نجلاء العيسى تتسلم درعاً تكريمياً من أحمد الحزامي

المجتمع.

كما واصل الماراثون تحقيق تقدم ملحوظ في
مشاركة النساء، حيث ارتفعت نسبة تسجيلهن
إلى 40.6%، في مؤشر واضح على تنامي الوعي
المجتمعي بأهمية الرياضة وأنماط الحياة

المجتمع. وقد عكست هذه التفاعلات مستويات
عالية من الرضا عن التنظيم والأجواء والتجربة
العامة، مما عزّز بشكل إضافي السمعة القوية
للماراثون ومصادقية البنك في تنفيذ مبادرات
مجتمعية واسعة النطاق ومركزة على خدمة

بصفته الراعي الرئيسي لماراثون بنك الخليج
642، استضاف بنك الخليج مؤخراً مسؤولي
شركة سافكس المنظمة لماراثون بنك الخليج،
لاستعراض عوامل النجاح الرئيسية للنسخة
الحادية عشرة من الماراثون، ومناقشة فرص
التطوير والتحسين في النسخ المقبلة، مما
يعكس التزام البنك المستمر بدعم المبادرات
الرياضية المجتمعية وضمان الاستدامة طويلة
الأمد لهذه المنصة الرياضية الوطنية.

وعبّر مسؤولو شركة سافكس عن شكرهم
وتقديرهم لبنك الخليج على دعمه وشراكته
المستمرة، مؤكدين أن هذا النجاح هو ثمرة
تعاون مشترك وشغف واحد بنشر ثقافة
ممارسة الرياضة، وتعزيز الصحة العامة،
وترسيخ دور الفعاليات الرياضية كأحد روافد
الاقتصاد الوطني.

وشكلت النسخة الأخيرة من الماراثون محطة
فارقة في مسيرته، إذ لم تكن مجرد فعالية
رياضية تقليدية، بل تجربة متكاملة نابضة
بالحياة، بمشاركة أكثر من 10,000 عداء
وعدّاءة، وبحضور تجاوز 20,000 شخص
من الأفراد والعائلات الراغبين في قضاء يوم
استثنائي اتسم بالطاقة العالية والعزيمة
وروح المجتمع، ما يعكس المكانة المتنامية
للماراثون كأحد أبرز الفعاليات الرياضية
المجتمعية في دولة الكويت، والمدرجة ضمن
منصة «فيذا كويت».

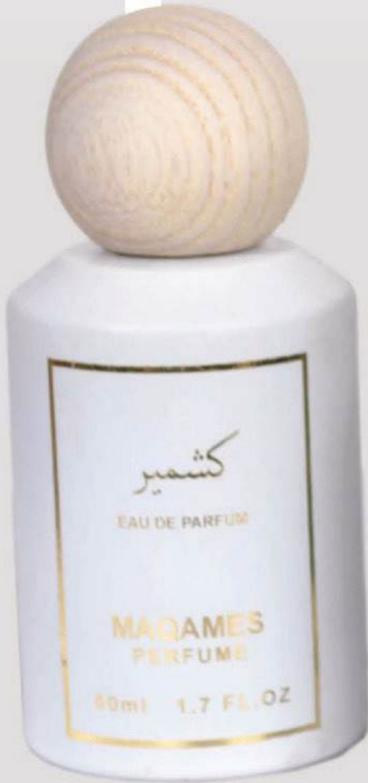
وحظي الماراثون بتفاعل إيجابي واسع
عبر منصات بنك الخليج على وسائل التواصل
الاجتماعي، حيث وردت مئات التعليقات الداعمة
والمشجعة من المشاركين وعائلاتهم وأفراد

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



برنامج ZGI احتفى بـ 15 عاماً من الريادة ويفتح الفرص أمام نمو الشركات الناشئة

«زين» تطلق موجة جديدة من الابتكار والاستثمار الجريء في فعالية Demo Day Zain



بدر الخرافي والشيخ جابر مشعل الأحمد الصباح ونواف الغرلبي يتوسطون المبادرين وفريق زين

ويبين الخرافي أنه وعلى مدار الـ 15 عاماً الأخيرة، لم يكن برنامج Zain Great Idea مجرد مبادرة محلية عابرة.. حيث «كان هدفنا أن نُؤسس منظومة ذكية تربط المواهب بالفرص: منظومة تُحوّل الأفكار إلى شركات ناشئة تقود التغيير.»

وتابع قائلاً: «اليوم، أصبح لدينا أكبر برامج مُسرّعات الأعمال الإقليمية في 6 أسواق: الكويت، البحرين، العراق، الأردن، السعودية، والإمارات، ونعرف أن التقنيات الحديثة تُمثل العصب الحيوي للتوسع في الأعمال، لذا، تبيننا في هذه النسخة من برنامج ZGI رؤية أكثر وضوحاً تُعيد فيها تشكيل الاستثمار التقليدي: ببناء منصة تجمع بين الزخم التكنولوجي، الدعم والتوجيه، وتدقق الاستثمارات الذكية.»

وأضاف: «قدّمنا هذا العام قوّة مُضاعفة، جمعنا فيها قوة شركة Zain Ventures بتوفير الدعم الاستثماري ورأس المال الجريء، وقوّة شركة ZainTECH بتوفير الدعم الاستشاري وحلول التقنيات الحديثة في الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والأمن السيبراني.»

وجه الخرافي كلمته إلى المبادرين قائلاً: «رسالتنا إليكم، الوضوح، الحسم في القرار، التحدّث المُستمر عن المشكلات، الوعي بالتحديات قبل أن تنشأ، والبحث عن الشركات التي تصنع القيمة، فالمُستثمر لا يراهن على الفكرة وحدها، بل يُراهن على فريق يصنع واقعاً استثنائياً، وصاحب قرار يُنقذ بلا تردّد.»

واختتم بقوله: «ما نحتفل به اليوم هو جهد جماعي قامت به فرق يقودها شغف القيادة والتغيير، هذا الجهد لم يمر دون الاعتراف والتقدير العالمي، فقد اكتسب برنامج ZGI مؤخراً ثوب العالمية بحصد جائزة «القوّة الناشئة في عالم الأعمال» من غرفة التجارة الدولية في باريس.»

واختتم الخرافي كلمته قائلاً: «ختاماً، خالص امتناني لفريق ZGI وفريق Zain Ventures، اللذان نجحوا في جعل هذه الرؤية الإقليمية للبرنامج تتحوّل إلى واقع مؤثر في

بدر الخرافي:

- في كل فكرة أجد إلهاماً جديداً.. وبالتوجيه والإرشاد تتحوّل أفكار الشباب إلى واقع يصنع المُستقبل
- زين تبنت منصة تجمع بين الزخم التكنولوجي والدعم والتوجيه وتدقق الاستثمارات الذكية

وتتحوّل الفرص إلى شركات واستثمارات حقيقية، إنّها لحظة التحوّل التي ستعبر بهذه الأفكار إلى الأسواق، ففي كل فكرة أجد إلهاماً جديداً، وبالتوجيه والإرشاد تتحوّل أفكار الشباب إلى واقع يصنع المُستقبل.»

وأضاف: « نأمل أن يصنع هذا الحدث فرصاً تُحوّل الأحلام إلى قيمة، والابتكارات إلى واقع، لنختبر قوّة نماذج الأعمال التي بنيناها معاً، لنرى إلى أي مدى تستطيع أن تخلق قيمة اقتصادية.»

في يوم استثنائي جمع بين الابتكار والفرص، استضافت مجموعة زين فعالية Demo Day في محطة حاسمة وختامية لرحلة برنامجها الرائد لتسريع الشركات التكنولوجية الناشئة Zain Great Idea.

وذكرت الشركة أن فعالية Demo Day التي أقيمت في فندق فورسيزونز الكويت فتحت أبواباً من الفرص للشركات والاستثمار أمام المبادرين الشباب من 6 دول لأسواق زين (الكويت، البحرين، العراق، الأردن، السعودية، والإمارات) حيث قدّم المبادرون عروضاً تقديمية أمام نخبة من المستثمرين وشركاء الأعمال والقياديين التنفيذيين من مختلف دول المنطقة، استعرضوا خلالها تطوّر أعمالهم وخططهم الاستراتيجية للنمو، كما حظوا بفرصة التواصل المباشر معهم لبحث مسارات الاستثمار والتعاون والشراكات.

الجدير بالذكر أن هذا الحدث الاستثنائي جاء بحضور نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة زين بدر ناصر الخرافي، والشيخ جابر مشعل الأحمد الجابر الصباح، والرئيس التنفيذي لـ زين الكويت نواف الغرلبي، وعدد من القيادات التنفيذية في مجموعة زين وعملياتها التشغيلية، ما جسّد رؤية زين في تحويل مُسرّعات الأعمال إلى مُحرك نمو حقيقية، وتمكين الشركات الناشئة.

وتستكشف شركة Zain Ventures فرص الاستثمار في الشركات الناشئة المُشاركة في نسخة هذا العام من برنامج Zain Great Idea، في خطوة تعكس حرص زين على تحويل مسارات التسريع إلى فرص تمويل ونمو قابلة للتوسع.

وتأتي هذه الخطوة كجزء من نهج Zain Ventures الذي يربط الابتكار بالنتائج، عبر تمكين الشركات الواعدة من تسريع توسّعها، وتعزيز جاهزيتها للشركات التجارية والاستثمارية، والانطلاق إلى أسواق جديدة بثقة أكبر.

في تعليقه، قال بدر ناصر الخرافي: «في المحطة الأخيرة من هذه الرحلة، تتحوّل الأفكار إلى فرص،

11 شركة من 6 دول عربية قدّمت مشاريعها أمام مُستثمرين وشركاء أعمال

Zain Ventures تستكشف فرص الاستثمار في الشركات الناشئة المشاركة في ZGI



بدر الخرافي والشيخ جابر مشعل الأحمد الصباح يتابعان العروض التقديمية للشركات الناشئة

أمان المعاملات وبناء الثقة بين البائعين والمُستثمرين، أفراداً كانوا أم شركات.

وشارك غسان أصفهاني من البحرين، وهو الشريك المؤسس لمنصة «وجبة» التي تُساعد شركات الأغذية والمشروبات على بيع فائض الطعام بأسعار مُخفضة، بما يقلل الهدر ويستعيد الإيرادات ويجعل الوجبات أكثر إتاحة من حيث التكلفة، ومن العراق، قدّم خالد السعدي شركة «جميلة.كوم»، وهي منصة إلكترونية تربط البائعين بالمُستثمرين وتُمكن التجارة الرقمية وإدارة المخزون وتبسيط سير عمل سلاسل الإمداد.

وشارك أحمد السيف من الأردن، وهو مؤسس Alefre-EdTech، المنصة التي تطوّر مساعد تعليمي مدعوم بالذكاء الاصطناعي لإدارة الرحلة الأكاديمية بالكامل، وقدّمت خدماتها لآلاف الطلبة في عدة دول، ووسّعت أثرها مؤخراً عبر الاستحواذ على منصة تعليم خصوصي مقرّها المملكة المتحدة.

وضمّت النسخة تمثيلاً من الإمارات، حيث جاءت كوثر طاهر - مؤسس MeNOW Health - بجل تقني في مجال صحّة المرأة يدعم النساء المهتمّشات عبر الجمع بين العلم والتعاطف والابتكار لخلق تجارب صحية أكثر وعياً وتمكيناً.

وقد تُوجّج برنامج ZGI مؤخراً بجائزة «القوة الناشئة في عالم الأعمال» خلال الحفل السنوي لجوائز Corporate Startup Stars الذي أقيم في مقر غرفة التجارة الدولية (ICC) بالعاصمة الفرنسية باريس، وقد أبرز هذا التتويج الدولي مكانة زين الريادية في مجالات الابتكار، وتسريع الشركات الناشئة في أسواق المنطقة لأكثر من 15 عاماً. وسلطت هذه الجائزة أيضاً الضوء على الشركات العالمية التي جعلت من الابتكار ركيزة أساسية في استراتيجيات الأعمال، وإطلاق برامج تسريع، وبناء الشركات الجديدة، وعقد اتفاقيات تعاون مع صناديق رأس المال الجريء، وتعزيز قيادة الأعمال الداخلية.

التكنولوجية العالمية، فالاستثمار في الطاقات والعقول المبدعة هو الهدف الأساسي لدفع عجلة الاقتصاد المعرفي.

وجمع حفل Demo Day عدداً من المبادرين الذين مثلوا أسواق زين المختلفة في المنطقة، حيث عملوا على معالجة تحديات واقعية عبر حلول قابلة للتوسّع مدعومة بالتكنولوجيا.

قادت نور الفضلي من الكويت منصة VEHAB، وهي منصة واقع افتراضي تُعيد تشكيل تجربة التأهيل الصحي عبر محاكاة غامرة بزوايا 360 درجة تدعم التعافي الجسدي والمعرفي ضمن بيئات واقعية.

ومثل الكويت أيضاً أحمد الإبراهيم، وهو الشريك المؤسس لـ «ثقة»، أول منصة أبحاث في الكويت تربط العلامات التجارية بمشاركين محليين موثقين للحصول على رؤى سريعة وعالية الجودة، إلى جانب عيد المجبل مؤسس «تنمية»، وهي منصة عربية تُمكن المُبدعين وصُنّاع المحتوى من تحقيق الدخل من المحتوى والمُنتجات الرقمية بسهولة وفي مكان واحد.

وقدمت حنان الكليب مع بسمة الحميضي، الشريكتان المؤسستان لمنصة Playbook Kuwait أفكار مبتكرة لتسهيل اكتشاف وحجز حفلات الأطفال لأولياء الأمور، ومساعدة المزودين على تنمية أعمالهم.

وشارك في الحفل راشد ويوسف العتيبي، الشريكان المؤسسان لـ Outing، وهي منصة كويتية موثوقة لحجز الشاليهات والفلل ومنازل العطلات المُتمتدة، مع مدفوعات آمنة وقوائم موثوقة، واكتملت قائمة مُمكّلي الكويت بعبدالوهاب الطبطبائي، الشريك المؤسس لمنصة «فرح»، وهي وجهة رقمية شاملة لتخطيط حفلات الزفاف وتبسيط رحلة التحضير للزوجين.

وشاركت جُل من مها ولين الرصيص من السعودية، الشريكتان المؤسستان لـ WePay، وهي منصة تقنية مالية تعتمد نموذج الحساب الوسيط (Escrow) لتعزيز

عالم ريادة الأعمال، كلمتي لهم في هذا اليوم « بإبداعكم تجسدت قيم العمل الجماعي».

وأنت هذه الفعالية لتُجسد الإرث المُمتد لأكثر من 15 عاماً لبرنامج Zain Great Idea، والذي انتقل في نسخته الأخيرة إلى مستوى إقليمي غير مسبوق عبر 6 أسواق ضمن عمليات مجموعة زين في المنطقة، ليُعزز موقعه كمنصة تربط المواهب بالفرص وتسرع تحويل الابتكارات إلى شركات قادرة على التوسع وصناعة الأثر. وجاءت النسخة الأخيرة بقوة عبر تكامل أدوار شركة Zain Ventures - الذراع الاستثمارية للمجموعة - وشركة ZainTECH - المزود الإقليمي للحلول الرقمية التابع لها - ليجمع بين الحكمة المؤسسية والوصول العملي إلى الأسواق، حيث استفاد المشاركون من دعم أكاديمي وتقني متقدم، إضافة إلى ربطهم بفرق زين التقنية والتجارية وقطاع الأعمال لاستكشاف فرص تنفيذ مشاريع تجريبية وبناء شركات تجارية في أسواق المجموعة.

وخلال الرحلة المُمتدة على مدار الأشهر الماضية، مرّت الشركات المشاركة بمحطات مُتعددة شملت المعسكرات التدريبية المُكثفة، وجلسات التوجيه والإرشاد، إلى جانب الرحلة الملهمة إلى وادي السيليكون التي شكّلت إحدى أبرز مراحل البرنامج لهذا الموسم.

وقد عزّزت تجربة التسريع العالمي في وادي السيليكون جاهزية الشركات لتقديم عروضها عبر تدريبات مُنظمة وتحسين العروض التقديمية، وصولاً إلى يوم استعراض الشركات الناشئة الخاص بالجولة الدولية في مدينة بالو ألتو بما وفر بيئة نوعية لتسريع فرص الشركات والتمويل المحتملة.

وأكدت زين أن البرنامج منذ انطلاقاته الأولى في الكويت نجح في إحداث تأثيرات إيجابية في بيئة أعمال الشركات الناشئة، مبيّنة أن النسخة الحالية جعلته جسراً رقمياً بين الابتكارات المحلية لأسواق المنطقة وشركات

«وربة» يرفع «كرنفال الشامية» تأكيداً على التزامه بدعم الفعاليات المجتمعية والشبابية



جانب من زيارة محافظ العاصمة إلى جناح بنك وربة في كرنفال الشامية



محافظ العاصمة أثناء تكريم عبد الله الشعيبل من بنك وربة

الشباب، وتعتبر الخدمات المقدمة من البنك لعملائه ذات امتيازات مخصصة لا سيما في الخدمات المقدمة في المجال الإلكتروني لتسهيل كافة الإجراءات بخطوات مبسطة تتيح للعميل استخدام تلك المميزات بشكل سلس وسهل.

ويعتبر بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.

وربة التزامه بدعم المبادرات التي توفر بيئة ترفيهية إيجابية وأمنة، وتسهم في إسعاد أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم، دعم مستمر للمشاريع الشبابية ويأتي دعم بنك وربة لـ «كرنفال الشامية» امتداداً لسجله الحافل في رعاية المشاريع الشبابية والمبادرات المجتمعية، حيث يحرص البنك على أن يكون شريكاً استراتيجياً للفعاليات التي تبرز الطاقات الوطنية الشابة، وتوفر لهم منصات إبداعية تسهم في تنمية المجتمع وتعزيز روح المبادرة، وتأتي هذه الرعاية للعام الثاني على التوالي لهذه الفعالية الوطنية، حيث رعى البنك الكرنفال خلال العام الماضي، كما ساهم البنك بتعريف الزوار بكافة الخدمات المقدمة وأبرزها حساب الذهب وحساب

بنك وربة شريك دائم في المناسبات الاجتماعية وبهذه المناسبة، صرح عبدالله ناصر الشعيبل، مدير أول إدارة الفروع في بنك وربة، قائلاً: «إن رعايتنا لـ «كرنفال الشامية» تأتي انسجاماً مع استراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية، التي تضع خدمة المجتمع ودعم مبادراته في مقدمة أولوياتنا. نحن في بنك وربة نؤمن بأن دورنا يتجاوز تقديم الحلول المصرفية، ليشمل الإسهام الفعلي في بناء مجتمع حيوي ومرتابط.» وأضاف: «نحرص دائماً على دعم الفعاليات العائلية والمبادرات الشبابية التي تسهم في تعزيز التلاحم الاجتماعي، ونفخر بدعم شباب كويتيين مبدعين استطاعوا تنظيم هذا الحدث المميز. وسيواصل بنك

في إطار التزامه المتواصل بدعم المبادرات المجتمعية وتعزيز جودة الحياة، أعلن بنك وربة عن رعايته لفعالية «كرنفال الشامية»، تأكيداً على حرصه الدائم على التواجد الفاعل في قلب المجتمع، والمساهمة في خلق مساحات ترفيهية آمنة وهادئة تجمع أفراد الأسرة وتعزز الروابط الاجتماعية. ويعكس دعم بنك وربة لهذا الحدث إيمانه العميق بأهمية الفعاليات التي تشجع على التلاقي المجتمعي وتوفر تجربة ترفيهية راقية للمواطنين والمقيمين على حد سواء، حيث يُقام الكرنفال في حديقة الصداقة والسلام بمنطقة الشويخ السكنية، جامعاً العائلات في أجواء مليئة بالبهجة والأنشطة المتنوعة.

فندق سيمفوني ستايل - السالمية يطلق معرض الأعراس «طيب العروس» في قاعة بوليفارد



أعلن فندق سيمفوني ستايل - السالمية عن إقامة معرض الأعراس «طيب العروس» خلال الفترة من 10 إلى 12 فبراير، يوماً من الساعة 7:30 مساءً حتى 11:30 مساءً، وذلك في قاعة بوليفارد، ضمن فعالية متكاملة تستقطب نخبة من أبرز المتخصصين في قطاع الأعراس بدولة الكويت. ويمتد المعرض على مدار ثلاثة أيام، مقدماً تجربة شاملة تجمع بين الإبداع والتنوع، حيث يشارك فيه عدد من مصممي فساتين الزفاف والسهرة، ومصممي الكوش، وخبراء مراكز وأدوات التجميل، إلى جانب أحدث تقنيات التصوير، وكل ما يلزم العروس لمواكبة أحدث توجهات عالم الأعراس. وتُقام فعاليات المعرض داخل قاعة بوليفارد بتنظيم احترافي يعكس أعلى مستويات الجودة والدقة في التنفيذ. كما يضيف على أجواء الحدث طابعاً احتفالياً مميزاً من خلال عروض غنائية يحييها كل من الفنان نواف الشامي والفنان أحمد السهيل.

ويتولى الإشراف على تنظيم المعرض فريق الأعراس المتخصص في فندق سيمفوني ستايل، والذي يمتلك خبرة واسعة في تخطيط وتنفيذ حفلات الزفاف والمناسبات الراقية، حيث يقدم استشارات متكاملة للعرائس، ويعمل على ترجمة الرؤى إلى احتفالات استثنائية بتفاصيل مدروسة بعناية فائقة.

وتُعد قاعة بوليفارد (Boulevard Ballroom) في السالمية، والمدارة من قبل فندق سيمفوني ستايل، من أبرز الوجهات الفاخرة للمناسبات في الكويت، لما تتميز به من موقع حيوي في قلب السالمية وسط مساحات خضراء، وسعة تصل إلى 1000 ضيفاً، وتصميم داخلي فاخر تتلألأ فيه الثريات الضخمة التي تضفي أجواء ملكية

وسلاسة الوصول.

ويأتي معرض «طيب العروس» ليؤكد مكانته كمنصة متكاملة تحت سقف واحد، تجمع كل عناصر ليلة العمر في أجواء راقية تعكس معايير الفخامة والاحترافية التي يتميز بها فندق سيمفوني ستايل.

على الفعاليات.

كما توفر القاعة باقة متكاملة من المرافق تشمل غرفة عرائس مجهزة بالكامل، ومطبخاً تحضيرياً، وأنظمة صوت وإضاءة متطورة تلبى متطلبات الفعاليات الكبرى، إضافة إلى مواقف سيارات خاصة ومنفصلة تضمن راحة الضيوف

شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية تطلق معرض مطابخ إكسبرس من Nolte بحلة جديدة في الضجيج



صورة جماعية لفريق عمل شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية وشركة Nolte



معرض مطابخ إكسبرس من Nolte في الضجيج

احتفلت شركة علي عبد الوهاب المطوع التجارية بإعادة إطلاق معرض مطابخ إكسبرس من Nolte وذلك في منطقة الضجيج بحلة وهوية بصرية جديدة يكشف عنها للمرة الأولى في الكويت. يقدم المعرض المجدد مجموعة من أحدث حلول المطابخ المبتكرة من العلامة التجارية الألمانية الرائدة عالمياً في صناعة المطابخ والأثاث المنزلي، والتي تجمع بين دقة التصميم الألماني والحلول العملية التي تلبي متطلبات الحياة اليومية، وتواكب تطلعات العملاء في السوق الكويتي.

وقد شهد حفل الافتتاح حضور نائب الرئيس التنفيذي، خالد فيصل المطوع، والمدير الإداري لشركة Nolte FZE، سيلفا كومار راجولو، إلى جانب نخبة من المهندسين ومصممي الديكور والمؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي في الكويت، حيث اطلعوا على المعرض المجدد وآخر مجموعة مطابخ إكسبرس العصرية من Nolte التي تجمع بين الحداثة والعملية.

وقال الرئيس التنفيذي في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، خالد فيصل المطوع: «يسرنا أن نحتفل معكم اليوم بإعادة إطلاق معرضنا في منطقة الضجيج بحلته الجديدة، والمخصص بمطابخ إكسبرس من Nolte. إن هذا الافتتاح يعكس التزامنا بتقديم أفضل المنتجات التي تلبي تطلعات واحتياجات مختلف الشرائح في السوق الكويتي في قطاع المطابخ».

من جهته قال المدير الإداري لـ Nolte سيلفا كومار راجولو: «نحن فخورون بإعادة افتتاح معرض إكسبرس للمطابخ في الكويت بحلة جديدة، وذلك بالشراكة مع شركة علي عبد الوهاب المطوع التجارية. يقدم المعرض اليوم أحدث مجموعاتنا من المطابخ الألمانية عالية الجودة بأسعار تنافسية، مع الالتزام في تقديم الجودة والتصميم العصري التي تشتهر به Nolte».

يذكر أن مجموعة Nolte هي شركة ألمانية متخصصة في تصنيع الأثاث والمطابخ وتقوم منذ تأسيسها في العام 1923 وحتى اليوم بتصنيع جميع منتجاتها في ألمانيا لضمان تقديم منتجات بجودة عالية وموثوقة ومصنعة بدقة تامة، والحفاظ على سمعتها بين عملائها. تقدم الشركة اليوم مجموعة واسعة ومتنوعة من الفئات تشمل: Express Kitchen، Nolte Kitchens، Nolte Neo، بالإضافة إلى مجموعة Nolte Spa.

والجدير بالذكر أن شركة علي عبد الوهاب المطوع

ويختص بمطابخ Nolte ذات الجودة العالية، والثاني في منطقة الضجيج، وهو مخصص لعرض وتصميم مطابخ إكسبرس.

التجارية هي الموزع والوكيل الحصري لمجموعة Nolte في دولة الكويت. تدير الشركة معرضين للعلامة التجارية الألمانية في الكويت، الأول في الشويخ خلف مجمع التلال،

استبيان «الاقتصادية»

فبراير 2026

السؤال

هل تؤيد عودة الرقيب لحضور الجمعيات العمومية للشركات المساهمة، خصوصاً المدرجة والمشطوبة؟

نعم

لا

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكتملاً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان فبراير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي عودة الرقيب لحضور الجمعيات العمومية.

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



أسعار النفط تستقر مع انحسار المخاوف الجيوسياسية



ويقول بيارن شيلدروب، المحلل لدى «إس إي بي» إنه لا يمكن تهدئة المخاطر الإيرانية بشكل كامل طالما بقيت السفن الحربية الأمريكية في مواقعها الحالية. ويواجه المستثمرون تحديات كثيرة في ظل الجهود الغربية الرامية إلى الحد من عائدات روسيا من صادرات النفط التي تدعم حربها في أوكرانيا. واقترحت المفوضية الأوروبية حظراً شاملاً على أي خدمات تدعم صادرات النفط الخام الروسي المنقولة بحراً.

بمناقشات إيجابية. وخفف ذلك من المخاوف من أن يؤدي الفشل في التوصل إلى اتفاق إلى دفع الشرق الأوسط نحو حرب، لا سيما مع تعزيز الولايات المتحدة وجودها العسكري في المنطقة. ويمر نحو خمس النفط المستهلك عالمياً عبر مضيق هرمز بين عُمان وإيران. ومع ذلك، صرّح وزير الخارجية الإيراني بأن بلاده ستضرب القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط في حال تعرضها لهجوم من القوات الأمريكية.

0.1%، إلى 63.60 دولار. وانخفض سعر خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط الأسبوع الماضي بأكثر من 3% و2% على الترتيب، وهو أول انخفاض لهما منذ سبعة أسابيع، إذ خفت حدة التوترات مع إيران وسط عمليات بيع واسعة النطاق في السوق بقيادة الأسهم، والتي غالباً ما تتحرك بالتوازي مع أسعار النفط. تعهدت إيران والولايات المتحدة بمواصلة المحادثات بعد ما وصفه الجانبان

استقرت أسعار النفط أمس بعد تعهد الولايات المتحدة بمواصلة المحادثات غير المباشرة، ما خفف المخاوف بشأن إمدادات النفط، إلا أن انسحاب الهند من شراء النفط الروسي ساهم في دعم الأسعار، ما أدى إلى انتعاش أسواق الأسهم العالمية. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 6 سنت، ما يعادل 0.1%، إلى 68.11 دولار للبرميل بحلول الساعة 13:04 بتوقيت غرينتش، في حين ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بمقدار 5 سنتات، أو

نمو الائتمان المصرفي بالسعودية 11.5% في 2025. وقروض الأفراد 1.4 تريليون ريال

الأجل (من سنة إلى 3 سنوات) إلى 440.04 مليار ريال بنهاية العام 2025م، مقابل 444.43 مليار ريال بنهاية العام السابق؛ لينخفض بنحو 0.99%.

قروض الأفراد تتجاوز 1.4 تريليون ريال

وارتفعت قروض الأفراد في المملكة بنهاية عام 2025م بنسبة 5.17% على أساس سنوي، وبزيادة تقدر بـ 70.48 مليار ريال عن العام السابق.

ووصلت قيمة قروض الأفراد بالمملكة إلى 1.434 تريليون ريال بنهاية العام الماضي، مقابل 1.363 تريليون ريال بنهاية عام 2024م.

وبلغ حجم الائتمان المصرفي للأنشطة العقارية بنهاية عام 2025م نحو 393.48 مليار ريال، مقابل 321.48 مليار ريال في العام السابق؛ لترتفع بنسبة 22.4%.

وارتفع حجم الائتمان لإمدادات الكهرباء والغاز والمياه 217.56 مليار ريال؛ ليزيد في نهاية 2025م بنسبة 22.8%، يليه الائتمان لنشاط تجارة الجملة والتجزئة بواقع 214.81 مليار ريال، مسجلاً زيادة نسبتها 8.15%.

قفز حجم الائتمان المصرفي بالمملكة العربية السعودية بواقع 340.63 مليار ريال خلال عام 2025م، مسجلاً زيادة نسبتها 11.5% عن العام السابق.

ووصل حجم الائتمان المصرفي في المملكة إلى 3.296 تريليون ريال بنهاية عام 2025م، مقابل 2.956 تريليون ريال بنهاية عام 2024م؛ بحسب بيانات البنك المركزي السعودي «ساما».

الائتمان طويل الأجل يتجاوز 1.6 تريليون ريال

وجاءت الزيادة في حجم الائتمان المصرفي بالمملكة بنهاية عام 2025م؛ نتيجة ارتفاع قيمة الائتمان طويل الأجل (أكثر من 3 سنوات) بنسبة 11.55% وبما يعادل 166.25 مليار ريال عن العام السابق؛ ليصل إلى 1.606 تريليون ريال، مقابل 1.439 تريليون ريال بنهاية 2024م.

كما ارتفع الائتمان قصير الأجل (أقل من سنة) بنسبة 16.68% وبما يعادل 178.77 مليار ريال؛ ليلعب بنهاية عام 2025م نحو 1.251 تريليون ريال، مقابل 1.072 تريليون ريال بنهاية العام السابق. وفي المقابل، تراجع الائتمان متوسط

البيتكوين تتراجع دون 70 ألف دولار

من العام الماضي يأتي على الرغم من وجود إدارة أمريكية داعمة للعملات الرقمية وتزايد اعتماد المؤسسات لها. وقد أثار فشل البيتكوين في العمل كملاد آمن خلال فترة من عدم الاستقرار الجيوسياسي المتزايد شكوكاً حول قدرته على أن يكون بمثابة «ذهب رقمي».

وفي مؤشر ميدني على عودة التفاؤل، سجلت صناديق الاستثمار المتداولة في البيتكوين الأمريكية تدفقات نقدية بقيمة 221 مليون دولار في 6 فبراير، حيث سعى المستثمرون إلى اقتناص الفرص بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته السوق.

وقال شون ماكنولتي، رئيس قسم تداول المشتقات المالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لدى شركة «فالكون إكس»: «يمكن وصف معنويات سوق العملات الرقمية اليوم بأنها إيجابية بحذر».

وإذا حافظ البيتكوين على مستواه فوق متوسطه المتحرك لـ 200 أسبوع عند 58,000 دولار، والذي تجاوزه يوم الجمعة، «فهنالك مجال لامتداد الارتداد نحو مستوى المقاومة الأولي عند 73,000 إلى 75,000 دولار»، وفقاً لتوني سيكامور، محلل الأسواق في شركة آي جي أستراليا.

وقال: «إن تجاوز هذا المستوى سيفتح الطريق أمام الانتعاش ليمتد نحو 81 ألف دولار».

انخفض سعر البيتكوين دون 70 ألف دولار يوم الاثنين، بعد تقلبات حادة شهدتها نهاية الأسبوع الماضي. وتراجعت أكبر عملة رقمية بنحو 3% لتصل إلى 68,540 دولار. ويُعتبر هذا الانخفاض طفيفاً نسبياً مقارنة بتقلبات الأسبوع الماضي الحادة، حيث هوى سعر البيتكوين يوم الخميس إلى 60,033 دولار، وهو أدنى مستوى له منذ أكتوبر 2024، قبل أن يرتفع مجدداً فوق 70 ألف دولار أمريكي يوم الجمعة. قالت كارولين مورون، المؤسفة المشاركة لشركة «أوربت ماركس»: «استقرت أسواق العملات الرقمية، لكن السوق لا يزال غير متأكد من انتهاء أسوأ مراحلها». وأضافت: «يُعد مستوى 60,000 دولار أمريكي مستوى الدعم الرئيسي في حال الهبوط. وقد يُشير اختراق مستوى 75,000 دولار أمريكي في حال الصعود إلى نهاية السوق الهابطة».

وأُسفرت موجة البيع الأسبوع الماضي عن ارتفاع حاد في تقلبات سعر البيتكوين. وقفز مؤشر تقلبات البيتكوين الضمني إلى أكثر من 97%، مسجلاً أكبر زيادة خلال يوم واحد منذ انهيار منصة FTX التابعة لسام بانكمان-فريد في عام 2022.

لا تُعدّ التقلبات الشديدة أمراً جديداً على العملات الرقمية، إلا أن انخفاض سعر البيتكوين من ذروته البالغة 126,000 دولار أمريكي في أكتوبر

شركات في الأسواق الناشئة تتفوق على حكوماتها في كلفة الاقتراض

تحول في نظرة المستثمرين مع تراجع أثر المخاطر السيادية



زيورخ: «تظل دول الأسواق الناشئة في حالة توازن دين مرتفع، مع نسب دين أعلى مقارنة بما كانت عليه قبل كورونا، ومن غير المرجح أن تنخفض بشكل ملموس في المدى القريب».

مستوى «صحي» من الديون

في المقابل، يبلغ متوسط أحد مقاييس الرافعة المالية الرئيسية للشركات، نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، نحو 2.3 مرة لدى الشركات المدرجة على مؤشر «إم إس سي آي» للأسهم في الأسواق الناشئة، وهو مستوى وصفه بويه بأنه «صحي». وأضاف أن هذه النسبة تنخفض إلى نصف ذلك لدى الشركات ذات التصنيف الاستثماري. ومع ذلك، تبقى التغييرات التنظيمية المفاجئة واضطرابات الأعمال أكثر شيوعاً، كقاعدة عامة، في الدول الأفقر. وهذا يعني أن ما يُعرف بـ«السقف السيادي»، الذي يحد من التصنيفات الائتمانية للشركات وتكاليف اقتراضها دون مستوى الحكومة، سيظل عائقاً قوياً.

ويُعدّ ماورو فافيني، مدير المحافظ الأول في «فانغارد لإدارة رأس المال» (Vanguard Capital Management)، من بين من يرون أن هذا السقف سيبقى قائماً، لا سيما بالنسبة للشركات التي تركز على السوق المحلية.

ويقرّ بأن الأسماء الكبرى ذات التدفقات النقدية بالعملة الصعبة يمكن أن تُتداول أحياناً بعوائد أدنى من منحنى العائد السيادي، لكنه يعتبر أن «الإصدارات داخل المنحنى تمثل فرصاً خاصة بكل حالة، وليست نظاماً جديداً لفئة الأصول».

وقال فافيني: «في فترات العزوف عن المخاطر، يعاود الدين السيادي عادة تأكيد نفسه بوصفه السقف الفعلي».

(set Management)، مشيراً إلى الأرجنتين وما شهدته من حالات تخلف متعددة عن السداد وتغييرات حكومية: «يمكن للشركات أن تبقى حتى عندما تسقط الحكومات. إذا اشترت الدين السيادي في الأرجنتين، فقد يدمر الخطر السياسي، لكن شركاتها ستستمر في الوجود، والناس مستعدون لدفع علاوة مقابل ذلك».

وحصدت شركة «تيليكوم أرجنتينا» (Telecom Argentina SA) تلك العلاوة في 14 يناير، عندما جمعت 600 مليون دولار عبر سندات لأجل 10 سنوات بعائد 8.625%، في حين كانت السندات السيادية ذات الأجل المماثلة تحقق عائداً يقارب 9%. وقد صمدت الشركة خلال تخلف الحكومة عن السداد في عام 2020.

سقف المخاطر

حتى الآن في عام 2026، تفوق أداء ديون الشركات في الأسواق الناشئة، مع تراجع فروق العوائد إلى ما دون 200 نقطة أساس، وهو مستوى قريب من الأدنى منذ أزمة 2008.

وحقق هذا القطاع في المتوسط عائداً قدره 0.8%، مقارنة بـ0.5% للديون السيادية، وفقاً لمؤشرات «بلومبرغ». ويعكس ذلك صورة العام الماضي، حين كانت العوائد دون مستوى السندات الحكومية.

ويتوقع بعض المستثمرين استمرار هذا الصعود، خصوصاً إذا أُعزى جدول انتخابي مزدحم في أميركا اللاتينية وآسيا الحكومات بزيادة الإنفاق، ما يفاقم أوضاع المالية العامة. ورغم أن نسب الدين إلى الناتج في العالم النامي لا تزال أدنى بكثير منها في دول مجموعة العشرين، فإن التراجع المالي يظل مصدر خطر.

وقال أرنو بويه، مدير المحافظ في «بنك يوليوس باير» (Bank Julius Baer) في

كانت «مذنباً بالتبعية». وأضاف: «عندما تتعمق في التفاصيل، تجد أنها في كثير من الأحيان شركات عالمية ذات مصادر إيرادات متنوعة، لكنها تُعاقب عملياً بسبب موقعها الجغرافي».

تغيير النظرة إلى بعض الشركات

قد يكون هذا الوضع في طور التغيير بالنسبة لبعض الشركات. ويُعدّ جيلينيه من بين المستثمرين الذين اشترتوا السند الأخير لشركة «إم إتش بي»، التي تصدر الحبوب والزيوت ومنتجات الدواجن، وتعمل في أوكرانيا التي أنهكتها الحرب.

وقد دفعت الشركة عائداً بنسبة 10.5% لسندات تستحق في عام 2029، أي أقل بنحو 650 نقطة أساس من عائد السند الحكومي الأوكراني لأجل أربع سنوات. وبلغت طلبات الاكتتاب في الإصدار أكثر من 2.25 مليار دولار.

وعلى عكس الحكومة الأوكرانية التي تخلت عن السداد في عام 2022، «بقيت إم إتش بي ملتزمة بسنداتها. ورغم كل ما حدث، واصلت دفع العائدات»، بحسب جيلينيه، مفسراً قراره شراء السند بعائد أقل بكثير من العائد السيادي.

نظرة تكتسب زخماً

يجادل مستثمرون مثله بأن العديد من شركات الأسواق الناشئة بارعة في التعامل مع الأزمات، مثل التخلف السيادي عن السداد وانهيابات العملات. فالمصنّون يستفيدون فعلياً عندما تضعف العملات المحلية بفضل قاعدة تكاليفهم الداخلية. وعلى خلاف الحكومات، تستطيع الشركات تقليص الإنفاق الرأسمالي والنفقات الأخرى بسرعة خلال الفترات الصعبة.

وقال مانويل مونديا، مدير المحافظ في «أكيلا لإدارة الأصول» (Aquila As-) في

تشهد أعداد متزايدة من شركات الأسواق الناشئة اقتراضاً من الخارج بكلفة أقل من تلك التي تتحملها دولها الأم، في إشارة إلى أن المخاطر السيادية باتت تشكل عبئاً أقل على الشركات الأقوى، ولا سيما تلك التي تركز على التصدير.

وأظهرت دراسة أجرتها «بلومبرغ» لإصدارات السندات الجديدة حتى 4 فبراير، أن شركات من المكسيك وتركيا ودول نامية أخرى اقتترضت هذا العام في أسواق السندات المقومة بالدولار بمتوسط عائد بلغ 5.828%. مقارنة بعائد يناهز 6% تطلبه الأسواق من الديون السيادية ذات الأجل المماثلة.

وفي حالة شركة الأعمال الزراعية الأوكرانية «إم إتش بي» (MHP SE)، كان المستثمرون مستعدين لقبول عوائد تقل بعدة نقاط مئوية عن عائد السندات السيادية.

ويُقدّر ذلك بالفترة نفسها من عامي 2024 و2025، حين دفعت الشركات في المتوسط عوائد تفوق 7% لبيع ديونها، أي أعلى بكثير من عوائد السندات الحكومية الجديدة، وفقاً للبيانات.

الشركات قد تكون أكثر أماناً من الدول

يحظى الاعتقاد بأن الشركات قد تُعد أكثر أماناً من دولها الأم بقبول متزايد في أميركا وأوروبا، حيث غالباً ما تتمتع تكتلات مثل «مايكروسوفت» و«إيرباص» بتصنيفات ائتمانية أعلى وكلفة اقتراض أقل من حكوماتها المثقلة بالديون. إلا أن المستثمرين في العالم النامي كانوا أبطأ في الفصل بين مخاطر الشركات والمخاطر السيادية.

وقال تشارلز جيلينيه، مدير المحافظ في «جيه ستيرن أند كو» (J. Stern & Co) في لندن، إن شركات الأسواق الناشئة لطالما

نمو اقتصاد أبوظبي 7.7% في الربع الثالث 2025

الإجمالي، وبقية مضافة بلغت 12.1 مليار درهم، مدفوعة باستمرار الطلب على المشاريع السكنية والتجارية ومتعددة الاستخدامات، والتوسع العمراني وخطط التطوير في مختلف مناطق الإمارة.

ونما قطاع الأنشطة المالية والتأمين بنسبة 8.5%، بمساهمة قدرها 6.5% في الناتج المحلي الإجمالي، وبقية مضافة بلغت 21.3 مليار درهم.

وحققت أنشطة الكهرباء والغاز والمياه مساهمات بارزة في الاقتصاد خلال الربع الثالث من عام 2025، إذ بلغت القيمة المضافة لهذه الأنشطة 6.2 مليار درهم، لتصل مساهمتها إلى 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي لأبوظبي، مع تسجيل معدل نمو قدره 16.2% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024.

وخلال الشهور التسعة الأولى من 2025، سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 5%، فيما حقق الاقتصاد غير النفطي نمواً بنسبة 6.8%، مما يعكس استقرار الأداء الاقتصادي، واستمرار تحقيق نمو متوازن، في ظل المستجندات الاقتصادية العالمية.

وسجل قطاع التشييد والبناء نمواً بنسبة 13.9%، خلال الربع الثالث، بمساهمة 9.4% في الناتج المحلي الإجمالي، وبقية مضافة بلغت 30.5 مليار درهم.

وحققت أنشطة النقل والتخزين نمواً بنسبة 13.8%، خلال الفترة نفسها، ببقية مضافة بلغت 8.2 مليار درهم، مدعومة بزيادة أحجام الشحن ومناولة الحاويات وإيرادات الموانئ.

وسجلت الأنشطة العقارية نمواً بنسبة 13.1%، خلال الربع الثالث، بمساهمة قدرها 3.7% في الناتج المحلي

حقق الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي نمواً بنسبة 7.7% خلال الربع الثالث من عام 2025 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2024، ليُسجّل أعلى قيمة ربعية له على الإطلاق بـ 325.7 مليار درهم.

كما سجل الاقتصاد غير النفطي نمواً بنسبة 7.6%، ما يعكس استمرار الأداء الإيجابي لمختلف الأنشطة الاقتصادية، ويدعم مسار التنوع الاقتصادي في الإمارة، وفقاً لمركز الإحصاء - أبوظبي.

وبحسب التقديرات الأولية، بلغت مساهمة الأنشطة غير النفطية 54% من إجمالي الناتج المحلي، خلال الربع الثالث من عام 2025، ليصل إلى 175.6 مليار درهم، في دلالة واضحة على تنامي دور القطاعات غير النفطية في دعم النمو الاقتصادي الكلي.



نمو أرباح 12 بنكاً إماراتياً بـ 7.8 مليار درهم عام 2025

15.5%، مع نمو الأصول بنسبة 24% لتصل إلى 280.75 مليار درهم.

وسجل بنك دبي التجاري صافي ربح قدره 3.5 مليارات درهم بنمو 15.5%، وارتفعت أصوله إلى 160.3 مليار درهم. كما حقق بنك رأس الخيمة الوطني 2.5 مليار درهم بنمو 25%، ووصلت أصوله إلى 105 مليارات درهم.

واستكملت المصارف الوطنية نتائجها الإيجابية؛ حيث بلغت أرباح مصرف الشارقة الإسلامي 1.3 مليار درهم بزيادة 25.7%. وقفزت أرباح بنك الفجيرة الوطني بنسبة 41.8% لتصل إلى 1.21 مليار درهم.

وحقق بنك أم القيوين الوطني 580.75 مليون درهم بنمو 15%، وسجل مصرف عجمان 500 مليون درهم بنمو 24.8% مع قفزة كبيرة في الأصول بنسبة 43.8%.

وأخيراً، سجل البنك التجاري الدولي صافي ربح بقيمة 249 مليون درهم بزيادة 23.6%، مع وصول إجمالي أصوله إلى 21.95 مليار درهم.

الربحي بمستوى 35 مليار درهم، مقارنة بـ 35.450 مليار درهم في العام السابق، مما يؤكد مرونة المراكز المالية للمصارف الوطنية وقوة سيولتها.

تصدر بنك الإمارات دبي الوطني القائمة مسجلاً أرباحاً قدرها 23.98 مليار درهم بنمو 4%، مع قفزة في الأصول لتصل إلى 1.164 تريليون درهم، وزيادة في الودائع إلى 786 مليار درهم. وجاء بنك أبوظبي الأول في المرتبة الثانية بأرباح بلغت 21.1 مليار درهم بزيادة 22.9%، وبيجمالي أصول بلغ 1.4 تريليون درهم، وودائع بقيمة 840.77 مليار درهم. كما سجل بنك أبوظبي التجاري نمواً قوياً بنسبة 21.5% لتصل أرباحه إلى 11.45 مليار درهم، مع ارتفاع أصوله إلى 773.65 مليار درهم.

وفي قطاع المصارف الإسلامية والخدمات التجارية، بلغت أرباح بنك المشرق 7 مليارات درهم، مدعومة بدخل تشغيلي بلغ 12.6 مليار درهم. وحقق مصرف أبوظبي الإسلامي أرباحاً بقيمة 6.67 مليارات درهم بزيادة

سجلت البنوك الإماراتية المدرجة في أسواق المال المحلية أداءً قوياً خلال عام 2025 بدعم من انتعاش الاقتصاد الوطني وقوة الملاءة المالية.

ووفق البيانات المالية المعلنة على أسواق المال المحلية، حققت 12 بنكاً وطنياً طفرة في نتائجها المالية السنوية، وقفز إجمالي أرباحها الصافية إلى 80.200 مليار درهم، مقارنة بـ 72.40 مليار درهم عام 2024.

ويعكس هذا النمو، الذي بلغت نسبته 10.8% وبفارق زيادة قدره 7.8 مليارات درهم، قدرة القطاع المصرفي على تحقيق عوائد مستدامة وتوسيع قاعدة أصوله في ظل بيئة تشغيلية مثالية.

وقادت بنوك أبوظبي (8 بنوك) الزخم الأكبر بنمو أرباحها بنسبة 22.4%، لتصل إلى 45.180 مليار درهم، مقابل 36.930 مليار درهم في 2024، بفارق زيادة بلغ 8.25 مليار درهم.

في حين حافظت بنوك دبي (4 بنوك) على استقرار أدائها

أصول مصارف الإمارات تتجاوز 5.3 تريليون درهم بنهاية 2025

مليار درهم، في نهاية نوفمبر 2025 إلى 1.071 مليار درهم، في نهاية ديسمبر 2025، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع في قيمة النقد المتداول خارج البنوك بنسبة 1.9% وفي الودائع النقدية بنسبة 2.3%. وارتفع إجمالي عرض النقد (ن2) بنسبة 3.2% من 2.669 مليار درهم، نهاية نوفمبر 2025 إلى 2.754 مليار درهم، نهاية ديسمبر 2025، ويرجع الارتفاع في عرض النقد (ن2) إلى زيادة بمقدار 62 مليار درهم في الودائع شبه النقدية. وارتفع إجمالي عرض النقد (ن) بنسبة 1.2% من 3.216 مليار درهم نهاية نوفمبر 2025 إلى 3.255 مليار درهم، في نهاية ديسمبر 2025.

وارتفعت القاعدة النقدية بنسبة 5.4% من 850.1 مليار درهم في نهاية شهر نوفمبر 2025 إلى 895.7 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر 2025.

3.307 في نهاية ديسمبر 2025، مقارنة بـ 3.236 تريليون درهم في نهاية نوفمبر 2025.

وارتفع إجمالي الودائع خلال عام بنسبة 16.2%، مقارنة بـ 2.847 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2024.

وضمن ودائع المقيمين، ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 2.8%، لتصل إلى 2.249 مليار درهم، وارتفعت ودائع الكيانات المرتبطة بالحكومة بنسبة 4.8% لتصل إلى 296.2 مليار درهم.

وارتفعت أيضاً ودائع المؤسسات المالية الأخرى بنسبة 12.9%، لتصل إلى 70 مليار درهم، بينما انخفضت ودائع القطاع الحكومي بنسبة 10.4%، لتستقر عند 393.4 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر 2025.

وارتفع إجمالي عرض النقد (ن1) بنسبة 2.2% من 1.048

ارتفع إجمالي الأصول المصرفية في الإمارات بنسبة 1.7%، لتصل إلى 5.339 تريليون درهم في نهاية ديسمبر 2025، مقارنة بـ 5.251 تريليون درهم في نهاية نوفمبر 2025.

وخلال عام ارتفعت الأصول المصرفية بنسبة 17% مقارنة بـ 4.560 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2024، وفق تقرير «التطورات النقدية والمصرفية لشهر ديسمبر 2025، الصادر عن مصرف الإمارات المركزي».

وارتفع إجمالي الائتمان بنسبة 1.5%، ليصل إلى 2.570 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2025، مقارنة بـ 2.532 تريليون درهم مقارنة بنوفمبر 2025.

وارتفع إجمالي الائتمان خلال عام، بنحو 389 مليار درهم، مقارنة بـ 2.181 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2024. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 2.2%، لتصل إلى

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com



اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 36

رقم العدد 581

جريدة إلكترونية كويتية يومية

السنة الثانية

الثلاثاء 22 من شعبان 1447 • 10 فبراير 2026 م

الإمارات الأولى عربياً بصادرات صناعية قياسية في 2025



أكد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أن العمود الفقري لأي اقتصاد وطني تنافسي هو قاعدته الصناعية، معبراً عن فخره بالأرقام القياسية التي سجّلها الاقتصاد الوطني في قطاع الصناعة خلال عام 2025.

وأشار إلى أن الإمارات حققت نمواً بواقع 25% على أساس سنوي في الصادرات الصناعية، إذ بلغت قيمة المنتجات الصناعية المصدرة 262 مليار درهم (نحو 71.34 مليار دولار)، منها 92 مليار درهم (نحو 25.05 مليار دولار) في الصناعات متوسطة وعالية التقنية، مسجلة بذلك زيادة سنوية بلغت 42% في هذا القطاع الحيوي.

الإمارات الأولى عربياً

وأضاف الشيخ محمد بن راشد أن الدولة أصبحت الأولى إقليمياً في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي للقطاع الصناعي، مشيراً إلى أن هذا الإنجاز يعكس التكامل بين القطاع الحكومي التشريعي وقطاع الصناعة الخاص، مدعوماً ببنية تحتية رقمية استثنائية وقطاع مالي وبنكي قوي وراسخ.

وأبرز أن الإمارات حققت مستهدف صادرات صناعية بقيمة 90 مليار درهم (نحو 24.51 مليار دولار) قبل ست سنوات من الموعد المقرر لعام 2031، ما يعكس سرعة وتيرة نمو الصناعات المتقدمة، ويؤكد قدرة الدولة على التحول إلى مركز صناعي إقليمي رائد.

واحتلت دولة الإمارات المركز الأول عربياً للقطاع الصناعي في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي لليونيدو. وارتفعت الصادرات الصناعية الإماراتية بنحو 100% منذ

التنافسية للدولة على المستوى الدولي، مع استدامة الابتكار والنمو الصناعي في المستقبل القريب.

وأكد الشيخ محمد بن راشد أن أرقام 2026 ستكون أفضل وأقوى بإذن الله، مشدداً على استمرار الإمارات في تعزيز مكانتها كقوة صناعية إقليمية وعالمية من خلال السياسات الداعمة والاستثمارات في الصناعات المتقدمة.

تأسيس وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في 2020، ما يعكس استراتيجية طموحة لتعزيز الدور الصناعي للدولة على مستوى المنطقة والعالم.

ويعتبر قطاع الصناعات التقنية، الذي يمثل جزءاً كبيراً من صادرات الدولة، رافداً رئيسياً للاقتصاد الوطني ويسهم في تنوع مصادر الدخل، إضافة إلى دوره في تعزيز القدرة

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة «اشترك» عبر الواتس اب

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة «اشترك» عبر الواتس اب

صدقت «الاقتصادية» وسبق
وتأخر «بيتك» في الإفصاح
الحكم 20 أكتوبر
مطلوب صواب إيفاضة من والى
المعادنة تضمن سرعة الإفصاح
حكم بقيمة 129.904 مليون دولار
لصالح بنك إسلامي كعجز
129 مليون دولار في الرهانة؟



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf